العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات
دراسة مقارنة بين تجربتي (سويسرا والعراق)

م.م. الناصر دريد	م.م. طارق كاكه ڕەش
كلية القانون و السياسة/ جامعة السليمانية	كلية القانون و السياسة/ جامعة التنمية البشرية

المقدمة

تنقسم الأمم الفدرالية الى نوعين وهما الأمم الفدرالية ذات التركيبة القومية الواحدة مثل المانيا والولايات المتحدة والمكسيك وغيرها (حيث تختلط الأعراق القومية المختلفة في بوتقة واحدة لا يعود من السهل التفرقة القومية بين هذه الأعراق المختلفة) والأمم الفدرالية ذات التنوع القومي مثل سويسرا والعراق وكندا وبلجيكا وروسيا.... الخ، ويحاول بحثنا هنا دراسة عوامل متانة وضعف الفدراليات ذات التعدد القومي (أي تلك التي يكون التقسيم الفدرالي قائم إدارياً فيها على أساس قومي بحت)، ورغم ان الحديث ثار أكثر من مرة حول احتمال قيام ولايات أو أقاليم فدرالية في العراق على أساس طائفي (إقليم الوسط والجنوب، الإقليم السني) أو على أساس مناطقي (إقليم البصرة) الا ان واقع الحال يؤكد ان التقسيم الفدرالي الوحيد في العراق حالياً هو ذلك القائم على أساس قومي وهو إقليم كوردستان (على الرغم من ان الكورد لا يعتبرون هذا الاقليم حاوياً لكل ابناء القومية الكوردية في العراق وعلى الرغم من أن بقية القوميات في العراق وهم العرب والتركمان وكلد وآشوريين، ... الخ لم ينالوا أقاليم فدرالية باسم قومياتهم لحد الآن)، ولم يأت اقرار اقليم كوردستان نتيجة لاقرار دستور فدرالي عام. بل جاء الاقرار بالاقليم في نفس الدستور المؤسس للنظام الفدرالي في العراق، وكأن الفدرالية جاءت تلبية لاقرار الوضع الكوردي الجديد بعد ٢٠٠٣ أكثر من كونها خياراً يخص عموم الدولة العراقية واعادة بنائها بعد ٢٠٠٣.

ولا تكاد تخلو دولة متعددة القوميات من مشاكل وأزمات اعترضتها في تاريخها وكادت ان تهددها بالانهيار والانقسام، لكن الدول متعددة القوميات تكون عرضة بشكل أكبر للانهيار الا في حالة تخليها عن الديمقراطية، وحتى اعتناقها للمبدأ الفدرالي لن يكون عاصماً لها من التفتت في حالة خلو تجربتها من اسس وقواعد وممارسات النظام الديمقراطي ولنا في نهاية الفدراليتين السوفيتية واليوغسلافية خير دليل على ذلك. فالديمقراطية تعزز الشعور بالأمان وتبعد مشاعر القلق التاريخية من استحواذ الأقوى على الأضعف والأغلبية على الأكثرية، وبهذه الطريقة صوّت معظم أهل ولاية كيوبيك ضد انفصال ولايتهم عن دولة كندا رغم انهم كأقلية متحدثة بالفرنسية كانوا دائماً يشعرون بالخوف والقلق من تسلط الأغلبية المتحدثة بالانجليزية في دولتهم، كما أنه بالرغم من ان المشاكل ما زالت قائمة في بلجيكا بين الوالون

والفلاندرز الا أن وجود وسائل التعبير والتنظيم الديمقراطية هي ما حال دون تشظي وتفتت بلجيكا وهو ما افتقدت اليه العلاقة بين التشيك والسلوفاك في دولة تشيكوسلوفلاكيا التي اصبحت الآن جزءاً من التاريخ.

ويظهر بحثنا هذا نوع المشاكل والقضايات التي واجهت وحدة الأمة السويسرية بتهديد الانقسام والتشظي والتفتت، وكيف واجهت هذه الأمة تلك التحديات وتغلبت عليها، وما زالت قائمة ومزدهرة ولا يبدو هناك ما يبرر القلق والخوف من المستقبل على وحدتها وكيانها.

ولا تقتصر نواحي التشابه بين الظرفين (ولا أقول التجرتين) في سويسرا والعراق على التنوع القومي فحسب، بل يعاني البلدان من عقدتي الاختلاف الطائفي (بين البروتستانت والكاثوليك في سويسرا وبين الشيعة والسنة في العراق) كما يقع البلدان في اتون مناطق كانت او ما زالت بؤرة للصراعات والحروب الاقليمية (أوربا الغربية في النصف الأول من القرن العشرين والشرق الأوسط في النصف الثاني من نفس القرن وحتى يومنا هذا)، كما أن البلدين يعتبران من البلدان الغنية (سويسرا بنشاط أبناءه والعراق بموارده الطبيعية)، وهكذا أدى تعدد أوجه الشبه هذه الى وجود عوامل مشتركة للاستقرار أو اللااستقرار في تجربة البلدين وظهر أن عوامل اللااستقرار في التجربة الفدرالية العراقية هي نفسها عوامل للاستقرار في سويسرا بعد عكسها وهذه العوامل هي:

- المصلحة المشتركة في البقاء في دولة واحدة.
- الإرادة المشتركة بين القوميات للبقاء معاً رغم كل الظروف.
- الاحترام المتبادل بين القوميات في الدولة الواحدة لخصوصياتها ورغباتها.

وسنقوم في هذا البحث بوضع فرضية أساسية وهي ان النقاط الثلاث السابقة ستكون بمثابة عوامل استقرار لأي فدرالية متعددة القوميات وان غياب هذه النقاط سيكون بمثابة موانع لاستقرار هذه النظم وسنحاول اثبات هذه الفرضية من خلال المقارنة بين تجربتي سويسرا والعراق.

وتتمحور مشكلة البحث الاساسية في قضية استقرار النظم الفدرالية متعددة القوميات وكيفية تحقيق هذا الاستقرار، ولا اخال ان هناك نظاماً سياسياً مهما تعددت اشكاله وايديولوجياته لا ينشد الاستقرار كهدف أسمى موحد تتمحور حوله جميع الانظمة في العالم.

وقد تم اعتماد المنهج التاريخي في المطلب الثاني من المبحث الأول ومنهج التحليل السياسي في المطلبين الأولين من المبحثين الأول والثاني فيما استخدم مزيج من المنهج التاريخي والتحليل السياسي في المطلب الثاني من المبحث الثاني وبذلك نكون قد اكملنا هذا البحث.

المبحث الأول: التجربتين الفدراليتين في العراق وسويسرا

المطلب الأول: التجربة الفدرالية في العراق

يعود تاريخ الدولة العراقية الحديثة الى قيام النظام الملكي عام ١٩٢١ الذي أسسه البريطانيون في العراق إثر اضطرابات ثورة العشرين والحركة الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد في شمال العراق، والتي تم بنتيجتها تتويج الملك فيصل المخلوع عن عرش سوريا ملكاً على العراق بعد أن حصل على تأييد الشعب العراقي، والتي اضطر على اثرها لتوقيع الاتفاقية المعروفة التي تضمن مصالح البريطانيين[١]. وقد مرت الدولة العراقية بظروف صعبة جراء النشأة الفتية الجديدة والقوى الدولية والاقليمية الطامحة للسيطرة على مواردها والهيمنة على سياساتها الداخلية والخارجية[٢]، وانتهى ذلك الى التسليم بالسيطرة البريطانية، وقد ساعد على ذلك مجموعة من السياسيين والضباط الذين كانوا يرون ضرورة ارتباط العراق ببريطانيا حفاظاً على مصالحهم ومصالح العراق كما اعتقدوا، وشجعوا هيمنتها على اقتصاده وسياسته، وهم مجموعة من الساسة والضباط المتأثرين بالمندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس الذي كان يمثل المصالح البريطانية في العراق، ومن زعماء هذا التيار الامير عبدالاله ونوري سعيد وصالح جبر وناجي شوكت وغيرهم[٣].

وفي العالم ١٩٣٢ نال العراق استقلاله من خلال دخوله عصبة الأمم بعد الاتفاق مع البريطانيين عام ١٩٣٠ وهي الاتفاقية التي ضمنت المصالح البريطانية وخروج العراق من الانتداب واستقلاله، لكن التغيير الذي طرأ على العراق بعد دخوله منظمة عصبة الأمم كان شكلياً بسبب قيود المعاهدة بين بريطانيا والعراق، وبعد وفاة الملك فيصل وتنصيب ولده الملك غازي خلفاً له، شهدت فترة حكمه اضطرابات وتغيرات متعددة في البلاد انتهت الى قيام اول انقلاب عسكري في تاريخ العراق والمنطقة عام ١٩٣٦ وظل عدم الرضا قائماً من الشعب حتى سقوط النظام الملكي بانقلاب آخر في ١٩٥٨ وتوالت الانقلابات حتى مجيء نظام صدام حسين عام ١٩٧٩، دخل العراق خلالها نفقاً مظلماً من

(١) تشارلز تريب، (صفحات من تاريخ العراقي المعاصر)، ترجمة زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٢.

(٢) عبدالمجيد كامل التكريتي (المنتظم في تاريخ العراق المعاصر)، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٤١.

(٣) في الواقع لم يشذ سياسي في العهد الملكي عن الايمان بزعامة بريطانيا الا نادراً بما فيهم أولئك الذين كانوا يوصفون برواد الاتجاه الوطني مثل ياسين الهاشمي ورشيدي عالي الكيلاني وغيرهم، ... الخ

الحروب الداخلية والخارجية المدمرة انتهت أخيراً بسقوط النظام واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣ على يد الامريكيين[١]

وبقيت المنطقة العسكرية تلعب الدور الرئيسي في تشكيل وتكوين الدولة العراقية حتى العام ٢٠٠٣ وتشكيل أول حكومة عراقية منتخبة عام ٢٠٠٥ بعد كتابة الدستور على ان يكون شكل الدولة العراقية دولة برلمانية فدرالية طبقاً لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

تم ايكال مهمة كتابة مسودة الدستور العراقي بموجب قانون إدارة الدولة الى الجمعية الوطنية المنتخبة، إذ أشارت الفقرة (أ) من المادة (٦١) من القانون الى ان على الجمعية الوطنية كتابة الدستور الدائم في موعد أقصاه ٢٠٠٥/٨/١٥[٢] بناءاً على ذلك شكلت الجمعية الوطنية لجنة من (٥٥) عضواً لصياغة مسودة الدستور وإضافة (١٥) عضواً أصيلاً وعدداً من الأعضاء الاستشاريين من القوى المقاطعة للانتخابات آنذاك وهم السنّة العرب [٣] وبعد كتابة الدستور تم عرضه من خلال استفتاء شعبي عام على الشعب ونال اكثرية اصوات العراقيين ويعتبر هذا الدستور أول دستور عراقي برلماني فيدرالي بعد إجراء التعديلات على بعض مواده.

واقع الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

منذ اسقاط النظام الدكتاتوري في العراق عام ٢٠٠٣، ذلك النظام الذي اعتمد كثيراً على مركزية الدولة الصارمة في تدعيم نظام حكمه، اصبح التركيز على اختيار نظام سياسي يلغي نهائياً التركيز على عودة الدكتاتورية لحكم البلاد ويوفر الاطمئنان للشعب العراقي ويساعده في بلورة ثقافة سياسية تقوم على المشاركة السياسية بالاعتماد على الوسائل الديمقراطية كأساس لاختيار الطبقة الحاكمة، ولعل تطبيق نظام فدرالي ديمقراطي يشكل ضمانة اكيدة، ويؤدي الى إقامة مجتمع حر يتمتع بالعدالة، وهذا ما أكده واضعي الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في نهاية ديباجته التي نصت على ان (شعب العراق الذي آل على نفسه بكل مكوناته وأطيافه ان يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وان يتعظ لغده بأمسه) وان (الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعباً وأرضاً وسيادةً[٤]. ولكن قيام ونجاح الفدرالية يتطلب توافر شرطين أساسيين:

١- وجود أقاليم أو ولايات عدة تمتاز عن غيرها من الأقاليم بالعادات والتقاليد والثروات واللغات، مع وجود قواسم مشتركة وحاجات أساسية لكل إقليم لا تتحقق إلا بالإعلان عن كيان موحد[٥].

(١) اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٤٣.

(٢) فريد أسسرد (المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية)، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية،السليمانية، ٢٠٠٤،ص ٢٠٩.

(٣) آريان محسن علي (الدستور الفيدرالي)، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩، ص ٣٩.

(٤) ديباجة، دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

(٥) امير جبار الساعدي (الطريق الى الفدرالية) مجلة أوراق عراقية، العدد ٢، نيسان، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

٢- ان يتم تقاسم السلطات بين الهيئات الحكومية والقومية استناداً الى سلطة قانونية او دستورية مستقلة، لأن الدولة الفدرالية تستوجب توزيع السلطات بين السلطة الاتحادية والأقاليم.

كيفية توزيع الاختصاصات في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

ان شكل الدولة العراقية تم تحديده في المادة الأولى من الدستور ألا وهي جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق[١].

ففي هذه المادة تم التطرق الى صيغة كيفية ممارسة الحكم ونوعية الحكم وكذلك الاشارة الى ان نظام الحكم برلماني ديمقراطي، وينبغي الاشارة الى ان الديمقراطية رغم انها اصبحت مطلباً متفقاً عليه بين جميع التيارات والأحزاب السياسية[٢]، الا ان المناداة بالديمقراطية شيء والتطبيق شيء آخر فالديمقراطية لا يمكن ترسيخها الا من خلال الممارسة سواء سياسياً أو على مستوى المجتمع المدني، لكن الاحزاب الموجودة على الساحة العراقية لم تكن ديمقراطية لا في أساسها الايديولوجي ولا في ممارساتها مما يجعل نجاح الديمقراطية طريقاً طويلاً ووعراً وتكتنفه الصعوبات في العراق.

وفي نفس المادة تم تحديد نظام الحكم والنظام السياسي فيها، اذ يتكون النظام الاتحادي العراقي من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وكذلك إدارات محلية، وقد أقر الدستور بإقليم كوردستان وسلطاته القائمة كإقليم اتحادي، وكذلك أقر بإنشاء أقاليم جديدة وفقاً لأحكام قانون يسنه مجلس النواب لهذا الغرض بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس النواب الحاضرين[٣].

ومن حق كل إقليم وضع دستور خاص به، ينظم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيه، ويحق للإقليم ممارسة اختصاصاته كما هي مدرجة في المواد الدستورية ما عدا الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية والتي جاءت في المادة ١١٠ من الدستور الاتحادي، وكل ذلك في إطار تجسيد علوية الدستور الاتحادي على دساتير وقوانين الأقاليم[٤].

وكذلك هنالك بعض المواد ذات الاختصاص المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم[٥]، وبما ان ميزانية العراق مبنية بالدرجة الأولى على تصدير النفط (بحدود ٩٥%)، لذلك تناول الدستور كيفية التعامل مع تلك الثروة في مواد خاصة رغم وجود بعض الغموض فيها[٦]،

(١) المادة الأولى من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٢) خيرالدين حسيب، (مستقبل العراق،الاحتلال، المقاومة،التحرير والديمقراطية)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٤،ص ٢٠٩.

(٣) ينظر الى المواد ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٦٩، ١٧٠ من دستور جمهورية العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٤) الفقرة (١) من المادة (١٢١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٥) المادة (١١٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٦) المادة (١١١)، (١١٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

ويمثل ذلك تجسيد التنظيم الدستوري لتوزيع الاختصاصات من خلال الاختصاصات الحصرية والمشتركة والمتبقية[١].

واختصاصات الحكومة الاتحادية هي:

١- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات.
٢- وضع سياسة الأمن الوطني، انشاء القوات المسلحة وإدارتها.
٣- رسم السياسة المالية الكمركية ، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية.
٤- تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان.
٥- تنظيم امور الجنسية والتجنس.
٦- تنظيم سياسة الترددات البثية.
٧- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.
٨- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق.
٩- الاحصاء والتعداد العام للسكان.

وفيما يتعلق بانشاء القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية، تتكون هذه القوات من جميع مكونات الشعب العراقي بدون استثناء طائفة أو مكون من الشعب العراقي كما جاء في الدستور وعلى أساس حماية التوازن العرقي والطائفي في تشكيلات القوات المسلحة والأمن الداخلي، حتى تقوم تلك القوات بصورة مهنية بأداء مهامها بوجه جيد وحسن[٢]. إضافة الى ذلك تختص سلطات ا لأقاليم بإدارة شؤونها الخاصة وتتمتع بالصلاحيات لتشكيل قوات حرس الإقليم والأمن الداخلي، والتي لا تتعارض مع مبادي الدستور[٣].

السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد[٤]، تمارس السلطة التشريعية صلاحياتها وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات وحسب طبيعة النظام السياسي في العراق، وقد أخذ الدستور العراقي بنظام المجلسين بسبب كونه نظاماً فدرالياً اي وجود مجلس النواب ومجلس الاتحاد، ولكن لم يتم انشاء مجلس الاتحاد[٥]، والذي كان يفترض ان يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم بقانون يسنه مجلس النواب بأغلبية ثلثي اعضائه وليس بانتخاب مباشر من قبل الشعب، ومع ذلك تأجل تشكيل مجلس الاتحاد الى اشعار آخر وذلك لعدم تشكيل الاقاليم بعد في العراق (وهذا خرق للدستور العراقي)، بالاضافة الى عدم تثبيت وتحديد علاقته بمجلس النواب في الدستور، كمبدأ التمثيل

(١) المادة (١١٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
(٢) المادة (٩) – أولاً- أ- من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
(٣) المادة (١٢١)- خامسا من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
(٤) المادة (٤٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
(٥) المادة (٦٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

المتساوي للأقاليم في المجلس وتمتعه بالمركز القانوني والدستوري لمجلس النواب، وجعل الدستور جميع الصلاحيات والاختصاصات لمجلس النواب وهذا يعتبر قصور من قبل المشرع العراقي تجاه المجلس الاتحادي[١]، الأمر الذي يشكل اخلال بالتوازن في الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة الاتحادية و سلطة الإقليم في الدولة العراقية.

أما بالنسبة لتكوين السلطة التنفيذية، فلقد جاء في الدستور انها تتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، وتمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون[٢].

يمثل رئيس الجمهرية سيادة الدولة ويعمل لأجل الحفاظ على سيادة الدولة واستقلال العراق ووحدة وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، ويتكون مجلس الرئاسة من الرئيس ونائبين له، ينتخبون من قبل مجلس النواب بأغلبية الثلثين، وحسب القوائم الفائزة في الانتخابات، (او لإرضاء احد المكونات في المجتمع العراقي مما يمثل خرقاً آخر للدستور)، ومن أهم الاختصاصات التي يمارسها مجلس الرئاسة هو حق الاعتراض على القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس النواب، وفي حالة سن القوانين والقرارات من قبل مجلس النواب، فانه يتم ارسالها الى مجلس الرئاسة وخلال مدة عشرة أيام يتوجب المصادقة عليها، وفي حالة عدم المصادقة خلال هذه المدة يعاد الى مجلس النواب للنظر فيه وعرضه على التصويت مرّة أخرى وارساله الى مجلس الرئاسة، وفي حالة عدم مصادقة مجلس الرئاسة عليه يعاد مرة ثانية الى مجلس النواب، وفي هذه المرة من حق مجلس النواب تمريره بالتصويت عليه بثلاثة أخماس عدد أعضاءه ويعتبر الحصول على هذا العدد من الأصوات صعباً في ظل الظرف السياسي القائم، لذا يمكن القول بأن مجلس الرئاسة بإمكانه تعطيل القانون أو القرار اذا رأى انه ليس من صالح الشعب العراقي[٣]، وكذلك هنالك صلاحيات أخرى لمجلس الرئاسة يمارسها الرئيس ونوابه.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء، فيقوم رئيس الجمهورية بتكليف الكتلة النيابية الأكثر عدداً في مجلس النواب بتشكيل مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تأريخ تكليفه، تقوم هذه الكتلة خلال هذه الفترة بإعداد قائمة من الوزراء والمنهاج الوزاري[٤]، ويقوم رئيس الوزراء بوضع منهاجه الداخلي وفقاً للمبادئ التي تحقق المشاركة في اتخاذ القرارات والمسؤوليات والأخذ بمبدأ التمثيل العادل للمكونات والتوافقات السياسية وتوسيع دائرة الاشتراك في العملية السياسية لغرض اشراك الاقاليم في تكوين مجلس الوزراء، مع ملاحظة انه لم يتم تشكيل الاقاليم في العراق باستثناء إقليم كوردستان، ومع وجود دولة فدرالية وعدد كبير من القوميات والأقليات في هذه الدولة الحديثة التكوين.

(١) آريان محسن علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٢) المادة ٦٦، من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٣) المادة ٧٣، من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٤) آريان محسن علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.

المطلب الثاني: التجربة الفدرالية في سويسرا

تسمى الدولة السويسرية رسمياً بالكونفدرالية السويسرية (رغم انها دولة فدرالية وليس كونفدرالية) وهي جمهورية برلمانية فدرالية تتكون من ستة وعشرين كانتون او إقليم فدرالي مع بيرن كعاصمة فدرالية وتسمى بيرن البوندستات(Bundesstadt)، ومعناها المدينة الفدرالية[١]، وتقع سويسرا في غرب ووسط أوربا وتحدها ايطاليا جنوباً وفرنسا غرباً والمانيا شمالاً ودولتي النمسا ولينخشتاين شرقاً وهي تعتبر دولة قارية أي انها ليست مطلة على أي بحر ويبلغ نفوس سويسرا حوالي الثمان ملايين نسمة فقط وتعتبر مدينتا زيوريخ وجنيف من أهم مدنها[٢]، ويعود تأسيس الدولة السويسرية الى عام ١٢٩١ وهو تاريخ الاحتفال الوطني في سويسرا كل عام (الأول من آب) وتعتبر سويسرا من اقدم دول العالم في حيادها، ويعود ذلك الموضوع الى التأسيس الحديث لدولة سويسرا في مؤتمر فينا الذي اعقب حروب نابليون في ١٨١٥ حتى انها لم تنضم للأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠٢ خوفاً من ان يتأثر حيادها بهذا الانضمام[٣]، ومع ذلك فقد لعبت الدولة السويسرية دوراً مهماً في السياسة الدولية لاسيما على صعيد دعم عمليات بناء السلام في أجزاء عديدة من العالم وقد كانت رغم عدم انتماءها المقر الأوربي للامم المتحدة كما ان موطن مظمة الصليب الأحمر الدولية وهي جزء من منطقة الشينغن Schengen (منطقة الغاء جوازات السفر بين مواطني اوربا) رغم ان سويسرا ليست عضواً بالاتحاد الأوربي ولا بالمنطقة الاقتصادية الأوربية[٤].

وتحتوي سويسرا على أربع لغات وثقافات رئيسية في داخلها هي الالمانية والفرنسية والايطالية والرومانشية(Romansh) (وهي اللغة التي يتكلمها سكان كانتون غراوبوندن Graubunden في جنوب شرق سويسرا وقد تم الاعتراف بها كلغة رسمية منذ عام ١٩٣٨ وكلغة وطنية رابعة منذ عام ١٩٩٦)[٥].

وهذا ما يجعل الأمة السويسرية تتكئ على ماضيها وتاريخها المشترك اكثر من اعتمادها على عامل اللغة او العنصر كباقي أمم العالم، ما يجعلها النموذج المثالي لموضوع الأمة متعددة القوميات وقد حققت سويسرا العديد من الانجازات في أداءها السياسي فهي من بين أعلى حكومات العالم شفافية وفي الحريات المدنية والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية

---

(١) ان كلمة سويسرا Switzerland مشتقة من اسم شوايز Schwyz وهو اسم مدينة وكانتون على حد سواء من الموقّعين على وثيقة تأسيس سويسرا والمسماة بمجموعة والدستاتن Waldstatten وأصبح اسم هذا الكانتون لقباً لكل السويسريين منذ الحرب السوابية ١٤٩٩ وقد انضمت بيرن للاتحاد السويسري في ١٣٥٣ ونمت لتصبح عاصمة الاتحاد بعد مؤتمر فينا، للمزيد انظر:

Annette Danglade (Early Days in Switzerland County) Indiana Magazine of History, Indiana University Department of History, Bloomington, Vol. 13, No. 2, June 1917, P. 154.

(2) Karl W. Deutsch and Herman Weilenmann (The Swiss City Canton: A Political Invention) Comparative Studies in Society and History, Cambridge University Press, Cambridge, Vol. 7, No. 4, July 1965, P. 398.

(3) Urs Loeffel (Swiss Neutrality and Collective Security: The League of Nations and the United Nations) Naval Postgraduate School, Monterey, 2010, P. 22.

(4) European Commission Welcomes Switzerland to the Schengen Area) European Commission, Press Release Database.
Europa.eu/rapid/press-release_IP-08-1955_en.htm

(5) Isobel Leybold-Johnson (Official Romansh Still has Some Way to go) SWI, September 2006,
www.swissinfo.ch/eng/offical-romansh-still-has-some-way-to-go/5440928

ولديها أعلى دخل فردي حسب قائمة صندوق النقد الدولي كما اصبحت مدنها مثل جنيف وزيوريخ وبيرن من أعلى مدن العالم في مستوى المعيشة[١].

وقد تأسست الفدرالية السويسرية أساساً من تحالف بين مجموعة من القرى في وسط منطقة الألب وقام هذا التحالف بإدارة المصالح المشتركة لسكانه وضمان سلامة طرق المواصلات والتجارة، واعتبر الميثاق الفدرالي لعام ١٢٩١ بين اوري Uri وشوايز Schwyz وانترفالدن Untrwalden هو الأقدم[٢]. وفي عام ١٣٥٣ انضمت اليهما زوغ Zug وغلاروس Glarus ولوكيرني Lucerne وزيوريخ Zurich ومدينة بيرن وقامت بذلك دولة ما يعرف بالكونفدرالية القديمة(Confederacy) من هذه الثمان مقاطعات حتى نهاية القرن الخامس عشر وبحلول عام ١٤٦٠ اصبحت الفدرالية تسيطر على معظم المنطقة جنوب وغرب الراين وجبال جورا Jura بعد الانتصارات على أسرة هابسبورغ (التي كانت تحكم امبراطورية واسعة مقرها فينا) وعلى تشارلز دوق بورغنديا في سبعينات القرن الخامس عشر لكن انتصار سويسرا القديمة في الحرب السوابية على الرابطة السوابية بقيادة الامبراطور ماكسمليان الأول هو ما منحها استقلالاً واقعياً (defacto) ضمن ما كان يعرف بالامبراطورية الرومانية المقدسة عام ١٤٩٩[٣]، وقد حازت الكونفدرالية السويسرية القديمة سمعة حربية ممتازة بفضل ذلك التاريخ آنذاك[٤]، ثم جاءت فترة الاصلاحات الدينية التي قادت لأول نزاع داخلي في سويسرا بين الأعوام ١٥٢٩-١٥٣١ وهي التي سمت بحروب كابل Kappel [٥]، وفي معاهدة وستفاليا ١٦٣٨ تم الاعتراف رسمياً باستقلال سويسرا واقرار حيادها[٦]، لكن الاضطرابات الدينية والاجتماعية قادت لمزيد من الصراعات الداخلية بين البروستانت والكاثوليك و بين الفلارحين والاقطاع كما حصل في حرب الفلاحين عام ١٦٥٧ ومعارك فيلميرغن Villmergen في ١٦٥٦ و١٧١٢[٧]، لكن انعطافة غير متوقعة حدثت في تاريخ الدولة السويسرية عندما غزت الحكومة الفرنسية ما بعد الثورة سويسرا في ١٧٩٨ فارضة عليها شكلاً مركزياً جديد وساحبة صلاحيات الكانتونات من خلال دستور جديد وقد عرفت الدولة الجديدة بالجمهورية الهلفتية(Helvertic Republic) [٨]، ولم يرحب السويسريون بهذا التغيير ليس لأنه غير مطابق لتاريخهم وشخصيتهم فحسب، بل لأنه ايضاً كان نتيجة استعمار خارجي (فرنسي) مما ادى لقيام انتفاضة ندفالدين

(1) Thomas Fleiner (Recent Developments of Swiss Fedralism) Publius, Oxford University Press, Oxford, Vol.. 32, No. 2, Spring 2002, P. 123.
(2) Clive Church and Randolph Head (A Concise History of Switzerland) Cambridge University Press, Cambridge, 2013, P. 11.
(3) Ibid, P. 5 1.

(٤) لقد انتهت هذه السمعة بهزيمة الجيش الويسري في معركة ماريغانو Marigano في ١٥١٥ أمام فرنسا ضمن حرب ما كان يسمى برابطة كامبراي Kambrai، انظر: Ibid, P. 38 ....

(5) Ib id, P. 80.
(6) Ibid, P. 86.
(7) Ibid, P. 73.

(٨) تعود كلمة هيلفتك Helvetic الى مجموعة تحالف قبائل الهيلفتي Helvetii الغالية والتي كانت تقطن الجزء الأكبر من سويسرا في القرن الأول قبل الميلاد وقد استخدم هذا الاسم كناية عن سويسرا باللغة اللاتينية منذ القرن السابع عشر، ولذلك فان نابليون بتعميمه هذه التسمية كان يريد ما اعتبره ابعاداً للتسمية ذات الاصول الجرمانية (سويسرا) واحلال التسمية اللاتينية محلها، انظر:

Gabriel Vital-Durand (The Eye of the Cyclone at the Fall of the XVIIIth Century: The Ill-Fated Helvetic Republic 1798-1803) Military Subjects: Battles and Campaigns.
www.napoleon-sevies.org/military/battles/switzerland/c-switzerland.html

Nidwalden في ١٧٩٨، ورفض السويسريون لاحقاً الوقوف في الحرب مع فرنسا ضد روسيا والنمسا مما جعل نابليون يدعو الساسة منهم للتفاوض في باريس مما ادى لاصدار قانون الوساطة Act of Mediation في ١٨٠٣ والذي انتج نظام كونفدرالي جديد في تسعة عشر كانتون[١] وفي مؤتمر فينا ١٨١٥ تم اقرار استقلال سويسرا من جديد وضمان حيادها من قبل جميع الدول الأخرى، لذلك تعتبر الدولة السويسرية الحالية بدايتها منذ مؤتمر فينا المذكور ورغم ان سويسرا شهدت حوادث تافهة من الصدامات الداخلية بسبب القضية الطائفية بعد هذا التاريخ[٢]، الا ان اثر هذه الحوادث كان كبيراً على تاريخ بناء المجتمع السويسري، لأن طبيعة السويسريين الآمنة والمسالمة اقتنعت بعد هذا بان الوحدة والتضامن هما الطريق الوحيد للحفاظ على أمنهم ومصالحهم في وسط الصراعات الحافلة في أوربا القرن التاسع عشر، وهكذا قام السويسريون باصدار دستورهم المستقى من تجربة الدستور الامريكي، وقام هذا الدستور أساساً لتحديد السلطات الفدرالية فقط بينما ترك بقية الصلاحيات من سلطة الكانتونات وهكذا تأسست السلطة التشريعية في سويسرا (الجمعية العامة)[٣] ما بين المجلس الأعلى[٤] (المجلس السويسري للولايات)[٥] والمجلس الأدنى[٦] (المجلس الوطني لسويسرا)[٧] وتقرر أن لا يكون هناك اي تعديل على هذا الدستور الا من خلال استفتاء عام مباشر[٨]، وأما مجلس الولايات (Standerat) فهو المجلس الاصغر في الجمعية الفدرالية لسويسرا ويحتوي على ٤٦ عضو ويمثل عشرين كانتون في هذا المجلس بعضوين بينما يمثل عضو واحد كلاً من الكانتونات الستة المسماة (نصف كانتونات)[٩]، ويخدم العضو فترة انتخابية تمتد لاربع سنوات ويترك اختيار النظام الانتخابي لكل كانتون وعملية انتخابهم تجري بالتزامن مع انتخابات المجلس الآخر[١٠]،

(1) Domitille Balzeau and Catherine A. Kunz (Switzerland) in Renate Dendorfer-Ditges (ed.) (Mediation in 16 Jurisdictions World Wide) Law Business Research Ltd, Lond, l2012, P. 93.

(٢) مثل حادثة ١٨٣٩ والتي عرفت باسم زوريبوتش Zuriputsch والتي كانت عبارة عن عصيان مسلح لفئة المحافظين ضد الحكم اللبرالي في زيوريخ بالاضافة الى ما أطلق عليه السويسريون بالحرب الأهلية (Sonderbund) في ١٨٤٧ حيث قام الكاثوليك باقامة تحالف ضد البروتسانت بسبب ما اعتقد انه شعور بالتراجع أمام العدد المتزايد من البروتستانت في الدولة الجديدة لكن هذه الحرب لم تدم أكثر من شهر واحد ولم تؤد الا الى مقتل مائة شخص فقط وكان معظمهم بنيران صديقة ورغم حجم هذه الحركات الا ان تأثيرها في اقرار السلم كان عظيماً، انظر:

William R. Keech (Linguistic Diversity and Political Conflict: Some Observations Based on Four Swiss Cantons) Comparative Politics, Ph.D Program in Political Science of the City University of New York, NY, Vol. 4, No. 3, April 1972, P. 392.

(3) General Assembly
(4) Upper House.
(5) Swiss Council of States.
(6) Lower House.
(7) National Council of Switzerland
(8) History of Switzerland. ww.nationsonline.org/oneworld/history/Switzerland-history.htm ,

(٩) وهي كانتونات اوبفالدن Obwalden وندفالدن Nidwalden وباسيل ستادت Basil Stadt وباسيل لاندخافت Basil-Landschaft وابنزل اوسرهودين Appenzell Ausserhoden وابنزل انرهودين Appenzell Innerrhoden ورغم ان هذه التمسية ازيلت في التعديل الدستوري لعام ١٩٩٩ الا ان حجم التمثيل في مجلس الولايات بقي على حاله، انظر: Sumaiya Almass (Mechanism of Federalism in Switzerland: An Obcerview) International Journal of Research in Social Sciences, Vol. 4, Issue. 4, November 2014.

(١٠) ما عدا كانتوني زوغ Zug وابنزل انرهودين Appenzell Innerhoden، انظر: Ibid.

كما ان هناك كوتا نسائية تبلغ حوالي عشرة مقاعد تمثل ٢٢% من الاعضاء، وتتم المناقشات داخل المجلس باللغتين الالمانية والفرنسية حصراً[١].

أما المجلس الوطني (Nationalrat) فيحتوي على مئتي عضو يتم انتخابهم لأربع سنوات أيضاً ويمثل كل كانتون عدد من الممثلين حسب تعداد سكانه من أكثرها (مثل زيوريخ ٣٤ عضو) الى أقلها (مثل اوبفالدن وندفالدن وغلاروس وابنزل اوسيرهودين وابنزل انيرهودين التي تملك كلاً منها عضواً واحداً فقط في المجلس)[٢]، هذا ويعتبر الدستور الفدرالي لعام ١٨٤٨ واحداً من أقدم الدساتير في العالم رغم تعرضه للتعديل في ١٩٩٩ بشكل كبير دون المساس بالنظام الفدرالي كهيكل عام، فهناك بالاضافة للنظام البرلماني الثنائي (Bicameral) المجلس الاتحادي[٣] والذي يمثل السلطة التنفيذية و هناك المحكمة الاتحادية[٤]، والتي تمثل السلطة القضائية ويتكون المجلس الاتحادي من سبعة أعضاء يمثلون الحكومة السويسرية ويمثلون بشكل جماعي منصب رئيس الدولة وكل منهم يضطلع بمسئولية تنفيذية معينة[٥]، ويتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة لاربع سنوات كما تتم مراقبتهم من قبل الجمعية ايضاً كما يتم انتخاب رئيس المجلس من بين السبعة من قبل الجمعية العامة ايضاً لمدة سنة واحدة ويأتي بعده عضو آخر بنفس الطريقة والذي يباشر بنفس الوقت الاشراف العام على وزارته لكنه يأخذ صيغة ما يسمى بالأول بين اقرانه[٦]،

أي انه لا يملك صلاحيات او نفوذ اكثر من بقية أقرانه في الوزارة كما انه يبقى كذلك رئيساً لوزارته، والنظام الحزبي في سويسرا رباعي ويتقاسم السلطة منذ ١٩٥٩[٧].وتنقسم الدولة السويسرية الى ستة وعشرين كانتون[٨]و لكل كانتون و ضع دستوري ثابت خاص بها كما ان لها استقلالية خاصة بظل الدستور حيث يتمتع كل كانتون بمساواة مطلقة مع بقية الكانتونات وهكذا فلكل كانتون دستوران (خاص واتحادي) وبرلمان خاص بها وكذلك حكومة ومحكمة رغم التفاوت الكبير بين الكانتونات احياناً سواء في المساحة او السكان حيث ان هناك سبعة عشر كانتون يتكلمون

(1) Christopher Pare (Swiss Council of States Approves Bill to Ban Seal Product Trade) HIS Worldwide, September 2014.

(2) Harold F. Gosnell (Popular Participation in Swiss National Council Elections) The American Political Science Review, American Political Science Association, Washsington, Vol. 24, Nod. 2, May 1930, PP. 426-439.

(3) Federal Council.

(4) Federal Court.

(٥) فهناك مقعد لرئاسة وزارات البيئة والنقل والطاقة والاتصالات بشكل موحد وهناك مقعد للشؤون المالية ومقعد لشؤون الدفاع والحماية المدنية والرياضة ومقعد للشؤون الخارجية ومقعد لشؤون العدالة والداخلية ومقعد لشؤون الثقافة والاقتصاد والتعليم والبحث ومقعد لشؤون إدارة السكان، انظر:

John Martin Vincent (State and Federal Government in Switzerland) Political Science Quarterly, The Academy of Political Science, NY, Vo. 7, No. 1, Mars 2000, PP. 185-186.

(6) Primus inter pares.

(٧) سميت هذه التركيبة الرباعية بالوصفة السحرية (Magic Formula) وتضم أحزاب الحزب الليبرالي (الديمقراطي الحر سابقاً) وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الشعب السويسري (الفلاحين والتجار والمستقلين سابقاً)، للمزيد انظر: Urs Altermatt (Conservatism: in Switzerland: A Study in Antimodernism) Journal of Contemporary History, Sage Publications Ltd, London, Vol. 14, No. 4, October 2000, P. 589.

(٨) وهي ارغاو Aargau وابنزيل اوسيرهودين وابنزيل انرهودين وباسيل لاندخافت وباسيل ستادت وبيرن وفرايبورغ Friborg وجنيف وغلاروس وغراوبوندن Graubonden وجورا Jura ولوكيرني ونيوشاتيل Neuchartel وندفالدين واوبفالدين وشخافهاوزن Schafthhausen وشوايز وسولوثوم Solothum وسانت غالين St. Gallen وثورغاو Thurgau وتشينو Ticino واوري وفالايس Valais وفاود Vaud وزوغ وزيوريخ، انظر: Thomas Stuffer, Nicole Topperwin and Urs Thalmann-Torres (Switzerland, Swiss Confederation) Hand book of Federal Countries, Forum of Federation, McGill-Queen's University Press, Baskerville, 2005, PP. 353-355.

اللغة الالمانية حصراً[١]، وأربعة منها تتلكم الفرنسية حصراً[٢] وواحد ايطالي حصراً[٣] وثلاثة تشترك في اللغتين الفرنسية والالمانية[٤]، وواحد تشترك فيه اللغات الالمانية والايطالية والرومانشية[٥]. وهذا يعني ان هناك أربعة قوميات تشترك في سويسرا بحياة سياسية اقتصادية وثقافية واجتماعية واحدة وهي كل من الالمان الذين يشكلون ٦٥ % من السويسريين وهم يطلقون على أنفسهم المان شوايز (سويسرا)[٦]، بينما يطلق الفرنسيون، وهم القومية الثانية في سويسرا على أنفسهم اسم الروماندیين[٧]، ويصل نسبتهم حوالى ١٨% من السكان. اما ايطاليو سويسرا فيسمون أنفسهم طليان سويسرا[٨]، وهم يشكلون حوالي ١٠% من سكان سويسرا. وأخيرا فهناك الرومانشي والذين اعترف بهم كقومية رابعة في سويسرا عام ١٩٣٨ واصبحت لغتهم لغة رسمية رابعة منذ عام ١٩٩٦ وهم يسكنون بشكل أساسي في كانتون غراوبوندن وهم لا يشكلون أكثر من ١% فقط من سكان سويسرا[٩]، وبذلك فان هناك تساوياً تاماً ومطلقاً بين جميع القوميات في سويسرا رغم الفجوات الواسعة في حجمها السكاني والجغرافي.

عوامل موانع نجاح الفدرالية متعددة القوميات

هنالك عدة عوامل قد تؤدي الى الاستقرار السياسي في الدول الفدرالية القوميات، لاسيما اذا كانت هذه القوميات التي تعيش في تلك البلدان سواء كان حجمها كبيراً أو صغيراً تتلقى كل الامكانات لتحقيق احتياجاتها المختلفة والحفاظ على كينونتها وتحقيق ذاتها داخل اطار الدولة الموحدة، وكل ذلك من خلال دستور علماني غير منحاز حيث الكل لهم إرادة ومصلحة لبناء ذلك البلد وفق قانون تتشكل بنوده أساساً لسياسات تقوم على الوفاق الوطني والاحترام والمتبادل بين جميع القوميات والأطياف، وهذا يؤكد على وحدة الشعب وقد يقوم هذا النموذج على أسس ومباديء منها:

١- أن يؤمن للجميع ان التنوع العرقي والديني والثقافي واللغوي يمثل اثراء لهم، ويمثل الاساس الفكري والاخلاقي والروحي للمجتمع.
٢- أن يمارس الجميع التعايش بروح ديمقراطية وأن تكون كل قوى المجتمع في خدمة المصالح المشتركة.
٣- وجود التضامن بين القوميات المختلفة مما يؤدي الى وحدة الشعب.

---

(١) وهي زيوريخ ولوزيرن واوري وشوايز واوبفالدن وندفالدن وغلاروس وزوغ وسولوثورن وباسيل ستاوت وباسيل لاندخافت وشخافهاوزن وابنزل اوسيرهودين وابنزل اينرهودين وسانت غالين وارغاو وثورغاو، .Ibid

(٢) وهي فاود ونيوشاتيل وجنيف وجورا، .Ibid.

(٣) وهي تشينو، .Ibid.

(٤) وهي بيرن وفرايبورغ وفالايس، Ibid.

(٥) وهي غراوبوندين، .Ibid.

(6) Deutsche Schweiz
(7) La Romandie
(8) Svizzera Italiana
(9) World Language (Switzerland) www.worldlanguage.com/countries/switzerland.htm

المبحث الثاني: موانع وعوامل الاستقرار في الفدراليات متعددة القوميات

المطلب الأول: موانع الاستقرار

ظهر مصطلح الفدرالية بعد سقوط النظام السابق في العراق بشكل واسع وخاصة في مناقشة الدستور الجديد للعراق باعتباره قد يكون السبيل المنطقي للخروج من أزمة البلد، إذ أن هنالك العديد من الدول متعددة القوميات والتي تعيش في ظل النظام الفدرالي وتعتبر الولايات المتحدة من أقدم الدول الفدرالية منذ سنة ١٧٨٩ وبعدها سويسرا سنة ١٨٤٨، فكندا سنة ١٨٦٧، ... الخ، والسؤال هو كيف استطاعت هذه الدول المتعددة القوميات أن تعيش في ظل كيان سياسي واحد؟

بالتأكيد هنالك عدد من الأسباب والتي نناقشها في هذه الورقة منها:

أولاً : المصالح المشتركة:

لقد اعتقد الكل بأن العراق بعد الانتخابات التشريعية في كانون الأول عام ٢٠٠٥[١] وبعد مشاركة اغلب أطياف الشعب العراقي فيها (باستثناء السنة الذين قاطعوا الانتخابات) قد سار في بداية انبثاق حكومة الوحدة الوطنية ووضع حد لمسلسل التفجيرات والحد من العنف والاصطدام الطائفي وايقاف مظاهر التطهير العرقي والمذهبي والتهجير القسري وعمليات الخطف والقتل على الهوية[٢]، ولكن بعد تشكيل الحكومة (الحكومة الانتقالية) خاب ظن العراقيين إذ تعمقت هواجس الخوف والقلق من القادم لأن الحكومة بنيت على أساس طائفي استئثاري، بعيداً عن أسس وروح الوحدة والتضامن وتوزيع المناصب وفق مشاركة معظم مكونات المجتمع العراقي ومبنية على أسس الفدرالية الحقيقية والتي تكون السلطات فيها مقسمة دستورياً، فلم يتأسس إلا إقليم واحد وهو إقليم كوردستان والذي جاء تكوينه في نص الدستور، ومع ذلك فلم يجر تقاسم حقيقي للسلطة بين الاقليم الوحيد والحكومة الفدراالية بل ترك الاقليم لوحده يتدبر أموره وفق قاعدة (الأمر الواقع Defacto) ولم يكن هذا بالوضع الفدرالي الحقيقي، كما أن هنالك سوء فهم ومشاكل رافقت قراءة بنود الدستور حول صلاحيات تقسيم الثروة والتي تعتبر احدى ركائز واساسيات العيش المشترك بين القوميات المختلفة، ومن أهم المشاكل الرئيسية بين الاقليم والحكومة الاتحادية، وظلت مشكلة تقسيم الثروات في الانظمة الفدرالية تطرح عدداً من الأسئلة منها هل تبقى الحكومة الاتحادية تتصرف لوحدها بثروات الأقاليم والمحافظات وتظل هي الطرف المسيطر على الثروات الوطنية، أم تعطى المحافظات الغير المنتظمة في اقليم والأقاليم حق التصرف بقسم من الثروات وترسل البقية الى الحكومة الاتحادية[٣]؟ وغيرها من الأسئلة التي تطرح بهذا الصدد، ومن المعروف ان الدول

(١) المفوضية العليا للإنتخابات العراقية، انترنيت www.ihec.iq.

(٢) ابراهيم الجعفري (تجربة الحكم)، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣٢.

(٣) بتيرو غالبريث، (نهاية العراق)، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.

الفدرالية تقوم السلطة فيها على مستويين، سلطة الدولة الاتحادية وسلطة الأقاليم والمحافظات الغير المنتظمة في إقليم أي السلطة اللامركزية، والتي يقصد بها درجة من التفويض الى التنظيمات الإدارية في الأقاليم لتنظيم شؤنها الداخلية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)[١].

وفي التطبيق في النظام الفدرالي للبلدان متعددة القوميات ينبغي ان يتم تحديد الصلاحيات في الدستور بشكل يضمن حقوق المكونات القومية ويطمئن هواجسها التاريخية، وبما ان موضوع بحثنا هو المصلحة بين مكونات الشعب العراقي وتوزيع الثروات باعتبارها احد أهم ركائز هذه المصلحة، وبما ان الاقتصاد العراقي مبني على مبيعات النفط والذي يشكل العمود الفقري لإيرادات الدولة العراقية والدخل القومي لها (حيث تحتل المنتجات الزراعية والصناعية موقعاً ضعيفاً في بناء اقتصاد الدولة، لأن دولة العراق دولة ريعية تعتمد أساساً على مبيعات النفط) وبما أن هذا المنتوج يقع ضمن حدود إدارات الأقاليم والمحافظات فقد أخذت تتصاعد الدعوات حول ضرورة حصول المحافظات النفطية على حصة من هذه العائدات، لاسيما مع ازدياد الشعور بالغبن لدى المحافظات المنتجة للبترول بسبب فشل التنمية فيها وشعورهم باستئثار ساسة المركز بكل الثروات، وتبدو الدعوة لتخصيص نسبة معينة من هذه العائدات للمحافظات المنتجة منسجمة مع أسس النظام الفدرالي، ومع ذلك ظهرت مشاكل أخرى خاصة بين حكومات الأقاليم والحكومة الفدرالية حول تمتع الأقاليم بإدارة ثرواتها إذ لم تحدد تلك الصلاحيات في الدستور بصورة واضحة من خلال تشريع قانون ينظم إدارة وتوزيع ثروات العراق، وبما أن العراق الى الآن لم يسن هذا القانون ليعالج به المشاكل بين الأقاليم والحكومة الاتحادية (المشكلات التي تبرز يتم حلها عادة من وحي الدستور والتي جاءت في المواد (١١١، ١١٢، ١١٥)[٢]، (حيث درجت كل الاطراف على تحليل فقراتها وفق مصالحها)، وقد تفاوتت وجهات نظر الساسة العراقيين حول هذه النقطة مما أدى الى تفاقم الوضع السياسي بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الفدرالية حول موضوع مدى وامكانية استعمال حكومة الاقليم لثروته الطبيعية، وقد أدى هذا الخلاف أخيراً الى قطع ميزانية الإقليم البالغ ١٧% من مجمل الميزانية اللاتحادية من قبل الحكومة الفدرالية كنوع من العقوبة الجماعية، وهذا يعتبر مخالفة قانونية للدستور العراقي، اذ جاء في المادة ١١١ من الدستور العراقي (ان النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) وهذا يعني ان عائدات الثروة يجب ان تؤدي الى تحقيق التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة للبلاد دون تمييز، هذا التوازن يصبح الهدف الرئيسي في ضمان توزيع العائدات بالشكل الذي يضمن حصص عادلة للأقاليم والمحافظات تكفي للقيام باعبائها ومسؤولياتها مع الأخذ بنظر الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها والتي تمت الاشارة اليها في الفقرة (٣) من المادة (١٢١) من الدستور[٣]. لأن الاستقلال المالي هو في غاية الأهمية بالنسبة لأي سلطة كانت ولتطوير اي اقليم والقيام بالمهام وتنفيذها

(١) فريد أسسرد (المدارس السياسية الثلاث في العراق وإمكانية التعايش السلمي فيما بينها)، منشورات أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٠، ص٣٢.

(٢) المادة (١١، ١١٢) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٣) المادة (١٢١) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

يتطلب وجود اقتصاد قوي، لذلك لا بد من وجود استقلال مالي كامل أو شبه كامل أي لا يمكن ان يكون الوضع المالي للاقليم مرتبط بالمركز كليا لأن ذلك يتنافى مع مباديء النظام الفدرالي من ناحية، ومن ناحية أخرى يغمط حقوق بعض الاقاليم التي تملك موارد عالية اذ ليس من المعقول سلب حقهم في هذه الموارد لأن الهدف الرئيسي من هذا النظام هو اعطاء الحق لأصحابه، إضافة الى هذا لا بد من وجود تنسيق بين السلطتين الاقليمية والمركزية لأنه ليس من الانصاف أيضاً ان تهمش حقوق المركز من الاموال التي تأتي من الأقاليم باعتبار الاقليم جزء من المحكومة الفدرالية، وكل هذا كان يفترض ان ينص عليه الدستور اي مدى نسبة الاستقلال المالي للاقليم، وهذا ما لم يتم تنفيذه، لأن الروحية المركزية هي التي ظلت مسيطرة على الساسة العراقيين، ومن الواضح ان المشكلة الرئيسية بين الاقليم والحكومة الاتحادية هي بالاساس مشكلة الثروة والارض والسلطة، وبما ان الحكومة الاتحادية تريد ان تسيطرعلى محاور الدولة العراقية وتكون سلطتها سلطة مركزية لا يشاركها الآخر، والاقليم الوحيد (الاقليم الكوردي) يريد حقه في التصرف في سياسته وثروته دون تدخل من سلطة أخرى في شؤونه، فهذا يعني بالنتيجة صعوبة ايجاد مصلحة مشتركة للتعايش المشترك بين الطرفين.

أما بالنسبة للسنّة العرب فقد ظهرت اصوات تدعوا الى تشكيل الاقليم السنّي على غرار الاقليم الكوردي بسبب تهميشهم بعد سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣، وبعد امساك الأحزاب الشيعية الحكم وسيطرتها على كل مفاصل الدولة العراقية، لاسيما في فترة حكم نوري المالكي، وقد بررت هذه الأحزاب هذا التهميش للسنّة العرب كنوع من رد فعل للمظالم المزعومة طائفياً[١] منذ العهد العثماني والاحتلال البريطاني للعراق وحتى بعد تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢١ حيث تم حرمان الشيعة من جميع المناصب الرفيعة في إدارات الدولة العراقية[٢]، وظلت الدولة العراقية (كما يزعمون) منذ بداية تشكيلها وقفاً على طائفة واحدة، وحتى عندما تشكلت الجمهورية العراقية (والتي كانت ترفع شعارات القومية العربية كواجهة لها) فانها كانت تخفي ممارسات تمييز طائفية، والحال نفسه حصل بعد سقوط النظام السابق، اذ تم رفع شعار الديمقراطية والفدرالية[٣]، لكنها كانت تخفي ورائها نوعاً من التمييز الطائفي ونزعات التسلط، وهذا خلاف ما يجب ان يحدث في المجتمعات المتعددة الطوائف والمكونات، فالطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، اذ من الممكن ان يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية والإثنية من دون أن يؤدي ذلك لنشوء دولة طائفية او السيطرة

(١) تقوم فرضية الأحزاب الطائفية الشيعية على فكرة ان الحكم كان حكراً على السنّة منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ وحتى ما قبلها (العثمانيون) وواقع الحال ان نظرة متأنية لواقع الحال ينسف هذه الفرضية، فالحاكم العراقي كان أما دكتاتوراً وأما زمرة اوليغارشية وكانت هذه الزمرة بمشاركة شيعية وسنية وقد ظهر هذا واضحاً في تركيبة حزب البعث الحاكم، بمعنى ان الشعب كان مقصياً ومهمشاً بغض النظر عن طائفته ولم يكن السنّة اقل معاناة وتهميشاً من الشيعة، وكل ما تبدل بعد ٢٠٠٣ هو أن اوليغارشية الحكم تبدلت من سنية الى شيعية (أيضاً بمشاركة السنة) وبقيت ايضاً أغلبية الشعب مقصية ومهمشة بنفس الوضع السابق.

(٢) تشارلز تريب، مصدر سابق، ص ١٤٤.

(٣) عبدالله العروي، (مفهوم الدولة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص ٥.

الطائفية على الحياة السياسية[١]، ان من التحديات التي تواجه بناء الدولة العراقية (الأمة) في العراق هي الدمج الحاصل في المجالات الطائفية والدينية مع المجال السياسي، ومن الضروري التمييز في العلاقات الاجتماعية القائمة على انتماءات الهوية الطوائفية في اشكالها العصبوية الطائفية الدينية، الأثنية، القبلية والعشائرية والمناطقية، فنزعة الولاء الطائفي تقف عائقاً حقيقياً في وجه إضفاء القيمة الاساسية لانتماء المواطنة والعلاقات التي تتصل بالمجال السياسي، ان تحقيق بناء دولة المواطنة يحتاج الى اعادة صياغة الهوية الوطنية وفق سياسات مخططة تتم ممارستها بشكل عقلاني تدريجي من خلال ثقافة المواطنة في بناء الدولة المؤسسية، بعيداً عن الطائفة والعشيرة، .... الخ.

وهذا ما لم يحدث في العراق وخاصة مع المكون السني كأحد المكونات الأساسية والتي تم التعامل معهم جماعياً بشكل طائفي وتم تهميشهم بعد ٢٠٠٣ وهذا ما أدى الى نمو الهوية الطائفية لديهم بشكل متضخم ونشوء روحية معاداة الحكومة بأي شكل بما فيها الانتماء للجماعات الارهابية وهذا ما حصل الى حد ما ويتمنى الجميع العيش المشترك وتحقيق المصالح المشتركة بعيداً عن المركزية والتفرد في السلطة، وفق عراق فدرالي مبني على اسس المواطنة في أقاليم ومؤسسات حيث الكل يمارس حقوقه بإرادته المبنية على المواطنة والإرادة الحرة والديمقراطية، وهذه هي المشكلة الأساسية في نظام دستور ٢٠٠٥، اذ انه لم يستطع ايجاد مصلحة مشتركة تقوم بجمع أبناء مختلف المكونات القومية والطائفية لذلك في النهاية تعتقد المكونات الثلاث الرئيسية ان مصلحتها تكمن في الانفصال عن بعضها اكثر من توحدها في دولة واحدة.

ثانيا: الإرادة المشتركة

يتمتع كل انسان بإرادة حرة (أو هكذا يفترض)، ووفقاً لديفيد هيوم فان الإرادة الحرة هي من اكثر المسائل اثارة للجدل في الميتافيزيقيا، فمعرفة ما هي الارادة الحرة لن يكون بالمهمة السهلة، وكحد أدنى يقال ان ذلك المجتمع اختار العيش المشترك اي ان ذلك المجتمع لديه القدرة على اختيار مسار عيشه بالشكل الذي يريد وعلى سبيل المثال فان اختيار العيش في النظام الفدرالي يأتي بسبب كونه وسيلة لحل الصراعات الناشئة في الدول التي تتميز بالتنوع والتعددية الاجتماعية – اثنية، دينية، طائفية، اذ ان كل جماعة تتمسك بديانتها ولغتها وافكارها وطرائقها للعيش في ذلك النظام، والمثير للجدل بعد الاحتلال الامريكي للعراق وتأليف مجلس الحكم بقرار من سلطة الائتلاف ومنح صلاحيات جزئية للعراقيين في ادارة شؤون البلاد والتي تم تشكيله في ١٢ تموز ٢٠٠٣[٢]، وفي اثناء محاولة اختيار اعضاء مجلس الحكم وقعت العديد من الاعتراضات والمشاكل التي واجهت رؤساء الاحزاب الرئيسية منها[٣]:

(١) علي حسن الربيعي، (تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٩.

(٢) بول بريمر، (عام قضيته في العراق، النضال لبناء غد مرجو)، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٢.

(٣) علي عبدالأمير علاوي، (احتلال العراق ربح وخسارة السلام)، بلا دار نشر، بيروت، ص٢٠٠٩، ص ١٢١.

١- محاولة مجموعة من رؤساء الاحزاب الترويج لفكرة ان تكون تشكيلة مجلس الحكم محصورة بين جماعة المغتربين اي الذين كانوا خارج البلاد على أساس ان قوى المعارضة صاحبة الحق في الاستئثار بالحكم كانت خارج البلاد.

٢- واصرار بعض الأحزاب الطائفية على ان يكون لها الدور الأكبر على أساس انها تمثل الطائفة الأكبر عدداً.

ولكن الادارة الامريكية أصرت على أن يكون المجلس وفق قاعدة المكونات وحجمها المتوقع بالمعنى الطائفي والديني، وكان حجم المكونات التي استند اليها المشروع الأمريكي قائمة على أساس الحدس والتخمين لغياب الاحصائيات الموثقة بهذا الشأن، وبهذا تم تحديد حصص لكل طائفة بالشكل التالي[١]: الشيعة العرب ١٣ عضو، السنة العرب ٥ أعضاء، الأكراد ٥ أعضاء، التركمان عضو واحد، المسيحيون عضواً واحداً، وقد بدأت المشكلة الاساسية مع نظام المحاصصة بعيداً عن الارادة والذي تم اتباعه بسبب اصرار الساسة من الاحزاب الكردية والشيعية ومقاطعة الجمهور السني وغياب معرفة الطرف الأمريكي بتركيبة المجتمع العراقي التاريخية وغياب القادة ذوي الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى كل ذلك ادى للجوء الى نظام المحاصصة والذي اعتمد مبدأ تمثيل المكونات بدلاً من اعطاء المناصب للكفاءات، منذ ذلك الحين اتخذ النظام العراقي صيغة التنافس القاتل بين الاحزاب التي تدعي تمثيل المكونات على المناصب والامتيازات، وأدت وفرة الثروات الواسعة مع هذه القاعدة التنافسية البغيضة الى ولادة أكبر مؤسسة فساد في تاريخ العراق والمنطقة بين ساسته، الأمر الذي خلق مصالح فئوية بعشرات المليارات من الدولارات، فأصبح الاصلاح متعذر بسبب ارتباط السلبيات بهذه المصالح، واصبح من يطلقون على انفسهم ممثلي المكونات يمثلون في الواقع واحدة من ابئس صور الطائفية والعرقية الفاسدة، ومن أجل ضمان بقاء القاعة الشعبية التي تدعم مؤسسة فساد الساسة، عمد هؤلاء السادة الى النفخ في كل انواع التحريض الطائفي والقومي لابقاء مبررات وجودهم كممثلي طوائفهم وقومياتهم من جهة ولتعمية هذه المكونات عن رؤية بؤسها المشترك من جهة ثانية، وهكذا غابت الارادة المشتركة في بقاء الوطن الواحد واصبح كل مكون يعتقد ان خلاصه يكمن في خلاصه من بقية المكونات وليس من أسباب فساد وفشل نظامه السياسي.

أعود مرة ثانية لتوضيح نقطة أساسية وهي ان العراقيين عندما تمت ازالة النظام السابق استبشروا خيراً لأنهم أرادوا العيش المشترك بإرادتهم لكن الساسة العراقيين والذين يمثلون الشعب كما يدعون ركزوا على المسائل الطائفية كما تم توضيحه في تشكيلة مجلس الحكم والذي شكل اللبنة الأولى للنزاع الطائفي الأول في العراق وحاولوا استبدال القمع الطائفي المضمر زمن النظام السابق بقمع طائفي جديد ومعاكس ومعلن، الأمر الذي ولّد مشاعر السخط والتهميش لدى الجميع. لقد أثر هذا بدوره في تكريس بنى التسلط التقليدية الموروثة والتي ادت (من بين عوامل أخرى) الى غياب الحراك الاجتماعي وفاعليته السياسية في عدم انتاج قادة سياسيين (لا دينيين ولا قبليين ولا طائفيين)[٢]، وعدم التمسك بمبدأ التعايش السلمي، وحتى بعد كتابة الدستور وتشكيل الحكومة المؤقتة ازدادت روح الطائفية لدى العراقيين وخاصة بعد لجوء الأحزاب الطائفية الى الأطراف الاقليمية لمناهضة بعضها البعض في العراق (توجه الشيعة الى ايران والسنة الى

(١) ابراهيم الجعفري، مصدر سابق، ص٧٠.

(٢) على حسن الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

دول خليجية وتركيا ... الخ) خاصة وان لهذه الدول استراتيجيات وصراعات مع بعضها وخطط للتوسع، فوجدت في العراق وغياب الإرادة الوطنية فيه خير ميدان لنقل صراعاتها وخلافاتها وتنافساتها الايديولوجية والمصالحية مع الاهمال المتوقع لمصلحة الشعب العراقي (فايران على سبيل المثال لها اجندة خاصة في العراق ودول اقليمية أخرى لتقوية نفوذها في مواجهة خصومها وكذلك لتركيا والسعودية وقطر، ... الخ)، وفي ظل غياب الارادة عند العراقيين ومع التدخلات الاقليمية والدولية في العراق لا نستطيع ان نرصد وجود رغبة حقيقية للتعايش السلمي للمكونات المختلفة في العراق لأن التعايش السلمي يتطلب التوكيد على عدة نقاط مهمة تعد كفيلة بانجاح التعايش السلمي وبإرادة حقيقية منها:

١- ان يكوين التحاور مفتوح وايجابي بين كل الطوائف والقوميات وهذا التحاور يجب ان يكون مبنياً على أساس الصدق مع الذات والآخر بإرادة حرة مبنية على مصالح مشتركة.

٢- التأكيد على وحدة العراق والعراقيين وعدم التفريق على أساس الطائفة والمذهب والدين والقومية ونبذ الارهاب والاطراف الممارسة له.

٣- بناء أجهزة الدولة على اساس من الكفاءات وقاعدة النزاهة وليس على المحاصصات الطائفية التي تثير النزاعات والأخذ بمبدأ الشفافية في المحاسبة بغض النظر عن الطائفة والقومية.

٤- استحداث حوارات ومؤتمرات حقيقية ومشاركة كل الطوائف والقوميات على المستوى الشعبي لايجاد الحلول المناسبة للأزمات والخروج منها، والتأكيد على الهوية الوطنية.

٥- تثبت أسس الوحدة الوطنية غير القامعة للهويات الأخرى في مجال التربية تحديداً للأجيال القادمة بالاضافة الى أسس حقوق الانسان.

وتبدو هذه النقاط صعبة التحقيق في الوقت الحاضر على العراقيين، لعدم وجود إرادة موحدة بين كل الأطياف والقوميات وتصاعد وتيرة العنف وعدم الثقة بين المكونات، وخاصة في ظل وجود القتل اليومي وظاهرة الجثث مجهولة الهوية، وإتساع وقعة الارهاب وفقدان مساحات كبيرة من أراضي العراق لمصلحة الارهابيين، والتكفير والتخوين الطائفي والقومي المتبادل، وفقدان الثقة بين المكونات الكوردي بالعربي والشيعي بالسني وبالعكس.... الخ، ويبدو الوضع حالياً كما هو أن كل القوميات لا تريد العيش المشترك مع بعضها البعض.

ثالثاً: الاحترام المتبادل:

ان تأريخ المجتمعات البشرية يؤكد إنه من المتعذر استتباب الأمن واستقرار السلم وتحقيق الوئام الاجتماعي في ظل غياب روح التسامح والاحترام المتبادل بين جميع المكونات والطوائف الموجودة في المجتمع، وفي علم السياسة وعلم الاجتماع يقصد بالتعايش وجود نواة مشتركة لفئات أو أفراد مختلفين في محيط معين تقبل فيها آراء بعضهم البعض وتحل فيها الخلافات والاختلافات بين الفرقاء بعيداً عن مبدأ (العنف والتهميش والتسقيط والتسلط والقهر والاكراه) ومن خلال الا لتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق التفكير والسلوك، إن مفهوم التعايش في تطبيقه الناجح يحسم

الكثير من القضايا والمخلفات الفكرية والاجتماعية والتي قد يتمسك بها بعض المتزمتين بالطائفية والمذهبية والعنصرية وغيرها من الأمور المفتعلة التي تثير وتأجج الصراعات الطائفية المختلفة، ولبناء السلم الاهلي والاجتماعي بالشكل الصحيح لذلك يأتي مفهوم الحوار الدائم والاحترام المتبادل فالحوار ليس عملاً تكتيكياً مؤقتاً بل هو ممارسة استراتيجية دائمة، لكي يتصور او يتعرف كل منا على التصورات الصحيحة تجاه بعضنا البعض، والعمل مع بعضنا البعض على أساس الحوار الحضاري والمساواة والابتعاد عن ممارسات العنف والاضطهاد، واحلال التعايش السلمي بين الجميع، واحترام حقوق المواطنة، ولجميع المكونات بغض النظر عن حجمها وبالذات من غير الأغلبية المسلمة الساحقة من المسيحيين والصائبة المندائيين والايزديين المتواجدين على أرض العراق[1]. وبما ان العراق مكون من عدة قوميات وأقليات ومذاهب مختلفة فقد ساهم الكل في بناء الدولة العراقية منذ العام ١٩٢١، وإن بنسب متفاوتة ولكن ممارسة الحكومات المتعاقبة بعد العام ١٩٦٣ والتي مارست سياسات الاقصاء والانكار والقمع لبعض المكونات، لا بل حاولت سلخها عن هويتها القومية والدينية والثقافية والاجتماعية تحت عنوان الأمة العربية الواحدة والحزب الواحد، والقومية الواحدة، كما حدث مع أبناء جميع القوميات الأخرى، وكذلك سياسة اقصاء وقمع الشيعة في الوسط والجنوب بذريعة الخيانة والتمرد، هذه السيناريو تكررت بعد سقوط النظام البائد عام ٢٠٠٣ وتشكيل الحكومة العراقية على أساس نظام جمهوري فدرالي برلماني، فقد مارست الحكومة والاحزاب المختلفة نفس السياسة ضد المكونات الموجودة في العراق اي سياسة الاقصاء معاكسة روح التعايش المشترك والاحترام المتبادل المفترض وخير دليل على ذلك اتخاذ الحكومة الاتحادية سياسة التهميش ضد المكون السني العربي ومحاولة فرض إرادة مركزية للسلطة وكذلك محاولة قسم من الأحزاب الشيعية بمحاربة الاقليم الوحيد (أي الاقليم الكودري)، ناهيك عن اشاعة الجهل والطائفية بين أبناء المكون الشيعي نفسه ضماناً لاستمرار سيطرتهم عليه، ان كل ذلك يعني احترام مباديء التعايش، لذا ان أردنا ان نتعايش سلمياً في دولة فدرالية فيجب النظر الى النظام الفدرالي السويسري الذي تتعايش فيه القوميات المتعددة في ظل مجموعة من الكانتونات وبسلام ووئام واحترام متبادل لذا يجب علينا ان نحترم إرادة الانتماء من أجل تبني مجموعة الاهداف والسياسيات.

المطلب الثاني: عوامل استقرار الفدرالية متعددة القوميات

تعتبر الفدرالية متعددة القوميات حالة حرجة في بقاء وقيام ونجاح الدول لانها تقوم على أساس اختيار حر من قبل عدة شعوب وقوميات للعيش في اطار كيان سياسي واحد وهو أطار الدولة الفدرالية، ولاجل نجاح هذه التجربة فان ذلك يتطلب توفر قدر من العوامل وهي:

(١) د. صباح قدوري، (المؤتمر الأول لهيأة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق)، مقالة منشورة في صوت العراق، ٢٠١٢/١١/٢٣. يشكل المسلمون من كل الطوائف والقوميات ما يقدر بأكثر من ٩٥% من سكان العراق.

أولاً: المصحلة المشتركة: تعتبر سويسرا واحدة من أغنى دول العالم رغم صغر مساحتها وقلة سكانها نسبياً وفقر مواردها الطبيعية[٢]،

وتعتبر سويسرا من حيث معدل الدخل الفردي في المركز السابع اوربياً[١]، رغم انها لا تتمتع بمزايا الشراكة الاوربية لانها ليست عضواً في المجموعة الأوربية، وقبل تكون الدولة السويسرية في القرن التاسع عشر كانت مدن زيوريخ وباسيل قد تطورت اقتصادياً معتمدة على الصناعة والتجارة فيما كانت المناطق الريفية ترزح تحت هيمنة الفقر والتخلف، وبدأ نظام الورش[٢]، وسرعان ما حلت في القرن التاسع القوة البخارية محل اليدوية وبدأت المصانع تتشكل في البلاد، كما بدأ قطاعي السياحة والمصارف بالازدهار في نفس الفترة وقبيل منتصف القرن التاسع عشر مدت أول سكة حديد في البلاد ساهمت في تطوره الصناعي ما بين زيوريخ وبادن، لكن الانطلاقة الكبيرة للاقتصاد السويسري كانت في القرن العشرين حيث بدأ الازدهار الاقتصادي نتيجة للحروب لاسيما الحرب العالمية الثانية وقد اصبحت سويسرا بفضل حيادها الممر الآمن للتبادل بين الدول المتحاربة، ناهيك عن الصناعة العسكرية السويسرية المزدهرة وتزدهر في سويسرا قطاعات متعددة مثل صناعة الساعات[٣] والأغذية[٤] والأدوية[٥]، لكن الصناعة الأهم في سويسرا هي الصناعة المصرفية والبنكية وتعود التقاليد المصرفية العريقة في سويسرا الى العصور الوسطى ورغم منافسة المصارف الاوربية والامريكية واليابانية الا ان المصارف السويسرية ما زالت لها مكانة مهمة في عالم المال دولياً ويشكل القطاع المالي في سويسرا ما قيمته ١١.٦٧%

---

(٢) تبلغ مساحة سويسرا حوالي ٤٢ الف كم٢ ولا يتجاوز سكانها الثمان ملايين أو أكثر بقليل وبهذا فهي تقع في التسلسل ٣٢ بالسكان بين دول أوربا البالغة ٤٩ دولة فيما تقع بالتسلسل الـ ٢٢ مساحة بين دول أوربا، انظر:

Celia Applegate (A Europe of Regions: Reflections on the Historigraphy of Sub-National Places in Modern Times) The American Historical Review, Oxford University Press, Oxford, Vol. 104, No. 4, October 1999, P. 1160.

(١) بعد المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا واسبانيا وهولندا.

(٢) نظام الورش والمشاغل Workshop System، حيث يتم العمل بعد التعاقد مع متعهد معين لانتاج ما يحتاجه ذلك المتعهد بالمواصفات والحجم الانتاجي وقد ساد هذا النمط قبل الثورة الصناعية في أوربا.

Rene Leboutte (Transitions to Capitalism in Early Modern Europe. By Robert S. PuPlessis) The Journal of Economic History, Cambridge University Press, Cambridge, Vol. 59, No. 1, Mars 1999, PP. 208-210.

(٣) تعتبر سويسرا رائدة تاريخياً في صناعة الساعات وقد صدرت سويسرا ساعات بقيمة ٢٠.٦ مليار فرنك وتعتبر الصين وهونغ كونغ والمانيا وامريكا وفرنسا في طليعة الدول المستوردة للساعات السويسرية حيث تستورد الصين لوحدها ما يزيد على ٦٣٤ مليون دولار من الساعات، انظر:

Federation of the Swiss Industry FH (The Swiss and World Watchmaking Industry in 2013). http.//www.fhs.ch/file/59/watchmaking_2013.pdf

(٤) تعتبر شركة نستلة Nestle السويسرية واحداً من أكبر شركات الغذاء في العالم ومقرها في مدينة فيفي Vevey في كانتون فاود ذي اللغة الفرنسية وتتجاوز مبيعات الشركة لوحدها سنوياً مبلغ المليار دولار ولها حوالي ٤٤٧ مصنع تدار في ١٩٤ دولة حول العالم يعمل فيها ٣٣٣ الف موظف وعامل وإداري وتبلغ قيمة ممتلكات الشركة حوالي ٢٣٣ مليار دولار واعتبرت تاسع شركة في العالم حسب تصنيف الفاينانشال تايمزFT لعام ٢٠١٣، انظر:

Nestle Annual Report 2013 (147th Financial Statements of Nestle) http://www.nestle.com/asset-library/documents/library/documents/annual_report/2013

(٥) تساهم شركات الأدوية السويسرية بـ ٧.٥% من الدخل القومي لسويسرا وتعتبر من أكبر شركات الأدوية في العالم سويسرية من حيث الاصل مثل شركة نوفارتس Novartis وشركة هوفمان لاروشيه Hoffmann-LaRoche في باسيل وهما الشركتان الثانية والثالثة في العالم في هذا المضمار كما ان سويسرا هي مقر لأهم شركات الكيمياء الحيوية في العالم او التكنولوجيا الطبية وتتركز معظم هذه الشركات في إقليم ليمانيك Lemanic (بحيرة جنيف)، انظر:

Stephan Vaterlaus,Stephan Suter and Barbara Fischer(The Importance of the Pharmaceutical Industry for Switzerland Interpharma Association of Research-based Pharmaceutical Companies in Switzerland, Basel, 2011, P. 4.

من الدخل القومي الاجمالي السنوي وقد ساهم الحياد السويسري الدولي والبعد عن الحروب وقوانين السرية المصرفية في ازدهار هذا القطاع .

ويقال بأن ثلث الموجودات العالمية في البنوك الخارجية موجودة في البنوك السويسرية[١]، وتتضمن سياسة توزيع الثروة بين القوميات تعادلاً تاماً في الفرص والامتيازات بين جميع الأفراد بغض النظر عن القومية[٢] وللتدليل على ذلك نورد هذا الجدول لتوزيع الثروات بين الكانتونات في سويسرا[٣].

الكانتونات	المؤشر الضريبي من مائة	الدخل القومي للفرد بالفرنك السويسري ٢٠٠٥	التغير في الدخل القومي للفرد بالفرنك السويسري ٢٠٠٣-٢٠٠٥
زيوريخ	٨٢,٩	٦٨,٨٠٣	٤,٦
بيـرن	١٢٣,١	٤٥,٦٤٣	٥
لوسيرني	١١٩	٤٣,٩١٠	٥,٣
اوري	١٤٤,٢	٤٥,٧١١	٥,٣
شوايز	٦٦,٥	٥٠,١٧٠	٦,٣
اوبفالدين	١٤٦,٥	٣٩,٦٤٥	٤,٧
ندفالدن	٧٦٩,١	٧٣,٢٨٥	١٥,٦
غلاروس	١٣٤,٨	٧٣,٢٣٦	١٠,٩
زوغ	٥٠,٣	٩٣,٧٥٢	٥,٤
فرايبورغ	١٢٧٦,٤	٣٩,٥٥٩	٢,٦
سولوثورن	١١٦,٩	٤٦,٨٤٤	٤,٩
باسيل ستادتى	١١٣,١	١١٥,١٧٨	١٥,٩
باسيل لاندس خافت	٩٢,٥	٥٣,٥٠١	٣,٩
شافهاوزن	١١٤,٦	٥٥,١٢٥	٥٤,٤

(١) تسمى أحيانا بـ Offshore Funds، وهي الموجودات التابعة لدول او اشخاص لكنها ليست دولهم بل خارجها، انظر:

Joseph Stiglitz (A Crisis of Confidence) The Guardian, Guardian Print Center, London, Wednesday, 22 October, 2008.

(٢) رغم ان ثلثي الشعب السويسري هم من الالمان بينما لا يشكل العنصر اللاتيني (فرنسيين وايطاليين ورومانش) اكثر من ربع السكان فيما يشكل المهاجرون من خارج سويسرا الآن حوالي ١٠% من السكان، انظر:

Swiss Confederation (Press Release: Resident Permanent Population in Switzerland) Federal Department of Home Affairs, Federal Statistical Office, Neuchatel, 2010.

(3) Confederation of Switzerland (Switze4rland Statistics) Federal Statistical Office, Neuchatel, 2015. http://www.bfs.addmin.ch/bfs/portal/de/index/regionen/03/key100.html

ابنزل اوسيرهودين	١٢١,٧	٤٤,٢١٥	٤,٧
ابنزل انرهودين	١٠٥,٦	٤٥,٩٣٦	٧,٤
سانت غالينت	١١٥,٥	٤٤,٨٦٦	٤
غريسونز	١١٢,٢	٤٩,٣٥٥	١١,٧
ارغاو	٨٧,٤	٤٩,٢٠٩	٢,٥
ثورغاو	٨٦,٦	٤٤,٩١٨	٣,٢
تيشينو	٦٤,٦	٤١,٣٣٥	٣,٤
فاوزد	١٠٦,٢	٥٢,٩٠١	٣,٤
فالايس	١٢١,٣	٣٨,٣٨٥٤	٦
نيوشاتيل	١٣٧,١	٤٩,٧٧٥	٦,٦
جنيف	٨٩,٨	٦٢,٨٣٩	٥,١
جورا	١٢٦,٦	٣٨,٠٦٩	٦,٤

ويبين الجدول السابق لنا وجود فوارق بين الكانتونات والتي يعود السبب فيها الى تفاوت الثروات بين الكانتونات، لكن هذا التفاوت يبدو مبرراً في ضوء الحقيقة التي تؤكد ان مصدر الثروة الاساسي في سويسرا ينبع من العمل الانساني وليس الثروات الطبيعية فكانتون زيوريخ على سبيل المثال هو الاغنى بين كانتونات سويسرا بسبب نشاطه المالي والمصرفي والصناعي والسياحي وكونه الاكثر سكانا بين كانتونات سويسرا[١]، وهذا يعني انه لا يمكن أبداً ان تكون ثروته مساوية لكانتون فالايس مثلاً[٢]، ومع هذا التفاوت في النشاط البشري بين الكانتونين، الا ان الاتحاد السويسري كما هو واضح في سياسته التنموية يحاول جاهداً تقليل التفاوت بين ثروات الكانتونات وذلك للحفاظ على وحدة البلاد، لأن ازدياد فجوة التفاوت سيهدد وحدة البلاد بشكل أكيد وهذا يعني اضراراً بالصورة او المصلحة العامة للدولة السويسرية، فزيوريخ

(١) يبلغ تعداد سكان كانتون زيوريخ اقل من مليون ونصف بقليل ويقع في شمال شرق سويسرا وعاصمته مدينة زيوريخ وكانتون زيوريخ غير معروف بقدراته الزراعية لكنه من أنشط كانتونات سويسرا صناعياً لاسيما في مجال الانسجة القطنية والحريرية في الماضي، أما في الوقت الحاضر فقد ازدهرت فيه صناعة الورق السويسري الشهير كما ان مدينة زيوريخ هي المركز المصرفي الأول في سويسرا والمركز الأول لصناعة التأمينات، ويعمل ٦٠.٧% من قوة العمل فيها في مجال الصناعة والطاقة و الأعمال المصرفية، انظر:

Marilyn Reizbaum (Swiss Customs: Zurich's Sources for Joyce's Judaica) James Joyce Quarterly, University of Tulsa, Tulsa, Vol.. 27, No. 2, Winter 1990, P. 203.

(٢) يقع كانتون فالايس في الجنوب الغربي من سويسرا (شمال ايطاليا وشمال شرق فرنسا) ويعتمد اقتصاده بشكل أساسي على صناعة الخمور والسياحة بسبب وقوع جبل ماترهورن فيه والذي يجذب هواة التسلق اليه كما أن هناك تربية للأبقار وصناعة الالبان فيه ويشتهر الكانتون بانتاجه للزعفران وزهور الاوركيد، ورغم وجود بعض صناعات الأدوية والالمنيوم والصناعات التعدينية الا انه يبقى واحداً من افقر كانتونات سويسرا مما جعله قبلة للأجانب للسكن فيه، أنظر:

(Valais: Economy) Swiss Community. Org. The Platform for the Swiss Abroad.
http://www.swisscommunity.org/en/explore-switerland/valais/economy

تعرف انها لا تستطيع ان تحقق ازدهارها اذا اصبحت خارج منظومة الوطن السويسري لذلك تقوم زيوريخ كما بقية الكانتونات الغنية بدعم قدرات وتنمية الكانتونات الأفقر والأضعف اقتصادياً داخل الاتحاد وفي ذلك مصلحة مشتركة لكل الاطراف، ان وجود المصالح المشتركة ما بين مختلف القوميات السويسرية كان هو العامل الأساسي وراء بقاء وحدة الشعب السويسري حتى يومنا هذا.

ثانيا: الإرادة المشتركة:

لقد واجهت الوحدة السويسرية عوامل تحدي خطيرة ووضعتها على المحك في أكثر من موقع في التاريخ وتعتبر الحربان العالميتان من أهم هذه المواقع التي تحدت الوحدة السويسرية، والواقع ان قرار الحياد[١]، الذي اتخذته سويسرا منذ تأسيسها ساهم بشكل كبير في حمايتها وحماية وحدتها بل وحوّل الحروب من حولها الى مجالات فائدة ومزايا متعددة[٢]، ففي الحرب لعالمية الأولى حافظت سويسرا على حيادها رغم وقوعها جغرافياً ما بين اربع من الدول المتحاربة فقد كانت المانيا وامبراطورية النمسا والمجر (وهي مما كان يسمى بالدول المركزية)[٣]، على حدودها. كما ان ايطاليا وفرنسا (وهي مما كانت يسمى بالقوى المتحالفة)[٤]، على حدودها ايضاً بالاضافة الى الامتدادات القومية لهذه الدول في الأمة

(١) يعتبر الحياد السويسري من النوع الذي يطلق عليه الحياد المسلح (Armed Neutrality) وهو الوضع الذي تقرر فيه الدولة عدم الانضمام لأي من الاطراف المتحاربة دون ان تنفي حقها في الدفاع النشط عن نفسها في حال حاول احد الطرفين جرها الى النزاع والواقع ان هذا الوضع ليس فريداً في تاريخ العلاقات الدولية فقد التزمته الولايات المتحدة قبل ان تضطر لدخول الحرب العالمية الأولى ١٩١٧ بسبب ضغط الرأي العام الأمريكي المؤيد لبريطانيا ضد المانيا كما التزمت به اسبانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، رغم تعاطف حكومتها (بقيادة جنرال فرانكو) مع دول المحور في الحرب العالمية الثانية والتزمت به كذلك جمهورية ايرلندا (ايرلندا الجنوبية) خلال الحرب العالمية الثانية رغم مشاعر النفور ضد بريطانيا، كذلك التزام السويد بالحياد خلال الحربين المذكورتين، انظر:

Andrew D. Mason (Autonomy, Liberalism and State Neutrality) The Philosophical Quarterly, Oxford University Press, Oxford, Vol. 40, No. 161, October 1990, P. 433

(٢) وهو النموذج الذي لطالما اتبعته سويسرا منذ ذلك الحين تجاه كل حروب العالم حتى البعيدة عنها.

(٣) القوى المركزية (Central Powers) وهي مجموعة التحالف التي تكونت من المانيا القيصرية وامبراطورية النمسا والمجر والدولة العثمانية وبلغاريا وتسمى ايضا بالتحالف الرباعي (Quadruple Alliance) وهو احد المعسكرين المتقاتلين في الحرب العالمية الأولى والذي هزم في هذه الحرب لاحقاً. وكان أساسه هو التحالف الالماني – النمساوي منذ ١٨٧٩ ولم ينضم اليه العثمانيون والبلغار الا بعد بدء الحرب العالمية الأولى، انظر: John Keegan (The First World War) Vintage Books, NY, 2000, P. 138.

(٤) القوى المتحالفة (Entente Powers) وهي في الاصل كانت قوى التحالف الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية) وقد فصمت ايطاليا تحالفها مع القوى المركزية ودخلت الحرب مع الدول المتحالفة وكذلك انضمت اليابان لهذا التحالف مع بلجيكا وصربيا واليونان ورومانيا ومونتينيغرو وفي عام ١٩١٧ انضمت الولايات المتحدة ضد التحالف المضاد في الحرب (وقد رفضت رسميا الانضمام للتحالف رغم دخولها الحرب لأنها رفضت ان تشمل حربها العثمانيين والبلغار) ورغم ان العديد من المستعمرات البريطانية شاركت بفعالية في الحرب الا انها لم تكن دولاً بالمعنى الرسمي، وفي ١٩١٧ وضعت القوات الاسترالية والكندية تحت قيادة مشتركة، انظر: Ibid, P. 245

السويسرية، ولهذا قامت سويسرا بنشر قواتها على الحدود مع فرنسا في منطقة جورا وكذلك في منطقة اونتيرينغادن Unterengadin في كانتون غرادبوندين المحاذي للحدود الايطالية[١] رغم ان الميول انقسمت الى حد ما داخل السويسريين ما بين الطرفين، حيث كان السويسريون الالمان يؤيدون الدول المركزية بينما كان اللاتينيون يؤيدون الطرف الآخر، ورغم ذلك فقد قررت الاغلبية من كلا الطرفين ان التأييد لن يتعدى ابداء الرأي فحسب وان ابقاء الوطن بعيداً عن تيارات الصراع الدولي اسلم للجميع، ورغم ان سويسرا تضررت في الحرب العالمية الأولى بسبب اغلاق المتحاربين لحدودهم معها الا انها ظلت مصرة على حيادها (وقد استفادت سويسرا من موقفها هذا بعد انقضاء الحرب. لأنها كانت الدولة الأقل تضرراً، فاتجهت رساميل الاستثمار اليها وبدأ ازدهار نظامها المصرفي منذ ذلك الحين واصبحت ملجأ لكل اللاجئين انسانيا وسياسياً).

ورغم ان الجيش السويسري كان محط انظار الجيوش المتحاربة بسبب امكانياته المرتفعة[٢] قبل نشوب الحرب من خلال العديد من الخطط الحربية التي وضعت في تلك الفترة[٣] ورغم ان القائد العام للجيش السويسري وضع الجيش على أهبة الاستعداد محاذياً للدول المتحاربة في السنتين الأوليتين[٤]، الا أن سويسرا حالما اطمأنت الى احترام المتحاربين لحيادها بدأت بتسريح الجنود، ورغم بعض الحوادث الحدودية الا أن سويسرا ظلت محافظة على حيادها، واصبحت سويسرا مركزا لكل الفنانين والسياسيين ومحبي السلام والأدب ومن بين اشهر المجموعات التي استوطنت سويسرا خلال الحرب العالمية الأولى كلاً من البلاشفة[٥]،

(1) Jakop Tanner (Switzerland in the First World War: Transnational Perspectives on a Small State in Total War) University of Zurich, Zurich 2012. http://www.research-projects.uzh.ch/p17091.htm

(٢) بدأ تنظيم الجيش السويسرى كدعامة أساسية لحياد سويسرا منذ عام ١٩٠٧ ابان التنافس العسكري الدولي وبدأ التوسع في حجم الجيش منذ ان تأكدت الحكومة السويسرية من احتمال نشوب الحرب العالمية في ١٩١١ حتى اصبح عدد هذا الجيش يساوى ربع مليون مقاتل مع مئتا الف مقاتل آخر احتياط، انظر:

Yitzhak Greenberg (The Swiss Armed Forces as a Model for the IDF Reserve System) Israel Studies, Indiana University Press, Bloomington, Vol.. 18, No. 3, Fall 2013, P. 96

(٣) مثل خطة شلايفين Schlieffen التي وضعت عام ١٩٠٥ من قبل الكونت الفريد فون شلايفن والتي وضعت في حسابها انحياز سويسرا للقوى المركزية بحكم الاغلبية الالمانية فيها او تحطيم وحدتها وخروج الاقلية اللاتينية وانحياز المان سويسرا فقط للدول المركزية الا ان كل هذه الحسابات خابت بالنتيجة، انظر:

Elizabeth Greenhalgh (Inventing the Schlieffen Plan: German War Planning 1871-1914) The International History Review, Taylor and Francis, Oxford, Vol. 26, No. 2, June 2004, P. 386

(٤) كان القائد الجديد هو كونراد اولريخ سيغموند فيلي Wille ١٨٤٨-١٩٢٥، والذي بقي كذلك طوال الحرب العالمية الأولى، انظر:

Graham Clayton (Swiss Army and the Western Front) Axis History Forum, 7 November 2008. Hrttp://forum.axishistory.com/viewtopic.php?+=145681.

(٥) البلاشفة Bolshevik كلمة روسية تعني الاغلبية وهو انشقاق من الحزب العمالي الديمقراطي الاشتراكي الروسي الماركسسي (RSDLP) عام ١٩٠٣ والذين اصبحوا لاحقاً الحزب الشيوعي السوفيتي وقد تولوا الحكم بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ وقد كان التأسيس على يد فلاديمير لينين والكسندر بوغدانوف Bogdanov وقد دعى الحزب الى اعتماد المركزية التنظيمية والفكرية، للمزيد انظر: John Reed (Ten Days that Shook the World) Nisyros Publishers, NY, 1984, PP. 53-57.

والدادائية[١]، ومرة ثانية تعرض حياد سويسرا للتحدي بسبب قضية (غريم-هوفمان) عام ١٩١٧[٢]، الا ان القضية انتهت بسلام واستطاعت سويسرا ان تحافظ على حيادها طيلة الحرب بل وكادت ان تفوز بحصة ما بعد الحرب شأنها شأن المنتصرين في فرساى وذلك عندما اصرت ولاية فورا ولبيرغ النمساوية على الانضمام للاتحاد السويسري[٣] لولا معارضة الحلفاء والقوميات اللاتينية في سويسرا (وسنتكلم عن هذه المسألة بشكل اكثر تفصيلاً لاحقاً) وتكررت نفس الاستعدادات السويسرية في الحرب العالمية الثانية، اذ استنفرت سويسرا قواتها خوفاً من أي غزو محتمل خلال ثلاثة أيام فقط، لكن سويسرا حافظت على حيادها بفضل مزيج من الاقتصاد المرتبط بالمتحاربين وجيش قوي وتأييد شعبي كاسح للسلام والحياد والاستقلال والوحدة الوطنية وبرغم نشوء حزب نازي صغير في سويسرا يدعوا الى الانشيلوس[٤] Anschluss ولكنه بفضل جهود الجنرال غويسان Guisan وقدرته على دعم وصيانة الجيش السويسري خلال الحرب العالمية الثانية[٥] استطاعت سويسرا ان تجتاز محنة أخرى مهددة لوحدتها، على الرغم من بعض الميول النازية داخل الجيش

(١) الدادائية Dadaism حركة فنية أوربية تجريبية ظهرت أوائل القرن العشرين وقد ظهرت أولاً في زيوريخ عام ١٩١٦ وانتشرت الى اوربا وامريكا لاحقاً وكانت حركة معادية للحرب ولطروحات التطرف في اليمين واليسار ومعادية أيضاً لقيم الطبقة البرجوازية ومن بين الفنانين السويسريين والأوربيين اللاجئين لسويسرا الذين اوجدو الحركة كلاً من هيوغو بول Ball وايمي هيننغز Hennings وترسيان تزارا Tzara وجين ارب Arb ومارسيل جانكو Janco ورتشارد هيولسينبك Huelsenbeck وصوفي تاوبر Tauber وهانز ريختر Richter وغيرهم، انظر:

Oliver P. Richmond (Dadaism and Peace Differend) Alternatives: Global, Local, Political, Sage Publications Inc., Thousand Ooks, Vol. 32, No. 4 , October-December 2007, P. 4 45.

(٢) قضية غريم هوفمان (Grimm-Hoffman) كانت فضيحة مدوية في حينها وضعت حياد سويسرا موضع التساؤل فقد كان روبرت غريم سياسياً اشتراكياً سافر الى روسيا للاشتراك في التفاوض ما بين روسيا والمانيا في العملية التي اعقبت قيام ثورة اكتوبر واستلام البلاشفة للسلطة وحالما اكتشف الحلفاء أمره أعيد الى بلده وأجبر المستشار الفدرالي السويسري اوترهوفمان الذي كان يؤيده على الاستقالة بعد انكشاف هذه الفضيحة وكان تصرف الاثنان كيفياً ودون الرجوع للشعب السويسري او حتى الحكومة مما اعتبر توريطاً لسويسرا في شؤون الحرب، دفع دول الغرب للاحتجاج على هذا المسعى الذي أدى لانهاء الجبهة الشرقية في الحرب باكملها، انظر:

Clifford F. Wargelin (A High Price for Bread: The First Treaty of Brest-Litovsk an d the Break-up of Austria-Hungary 1917) The International History Review, Taylor and Francis Ltd, NY, Vol. 19, No. 4 , November, 1917, P. 760.

(٣) فورارلبرغ Vorarlberg هو اقليم نمساوي صغير يقع على حدود المانيا وسويسرا ولينخشتاين وهو يحاذي اقليم التيرول النمساوي وعاصمته بريغينز Bregenz وهو اقرب قومياً لسويسرا وللنخشتاين منه لالمانيا، انظر:

Anna Gamper (Homogeneity and Democracy in Austrian Federalism: The Constitutional Court's Ruling on Direct Democracy in Vorarlberg) Publius, Oxford University Press, Oxford, Vol.. 33, No. 1, Winter 2003, PP. 45-57.

(٤) الانشلوس Anschluss هو عملية غزو النمسا من قبل النازية الالمانية في ١٩٣٨ والكلمة تعني باللغة الالمانية الصلة أوالاتحاد او الاندماج السياسي وقد كان النازيون في المانيا وخارجها يحلمون بتوحيد كل الاقاليم التي تتواجد فيها اقليات المانيا في دول شرق ووسط وشمال اوربا لخلق ما يسمى بالمانيا الكبرى، انظر: Alfred D. Low (The Anschluss Movement) Translated by Rose S. Low, American Philosophical Society, Philadelphia, 1974, P. 30.

(5) (Complete Genealogy of the General Guisan) on the Geneva Genealogy Society Website.: http://www.gen-gen.ch/GUIUSAN/Henri/236923?fnc=lgandlg=en

السويسري[١] والحقيقة ان هناك قضية ذات عمق خاص في العلاقة المتناقضة تجاه شخصية ادولف هتلر من قبل الشعب السويسري، فقد كان هتلر يمثل مغامرة برأي الكثيرين تجاه المجد والعظمة وقد استطاع هتلر فعلاً ان يخاطب في وقت ما كل الشعوب الجرمانية، وبدا ان فكرة المانيا العظمى والتي تستيطع ان تفرض قوتها وسؤودها وجبروتها على كل شعوب اوربا بل كل شعوب الأرض ممكنة وكان كل الماني يشعر في دخيلة نفسه انه مدعو لركوب هذا المركب العظيم الذي يتسع لجميع المنتمين لهذه الأمة ايا كانت بلدانهم او البقاء مع الأمم الأخرى التي ستخسر بالنهاية (حسب الرؤية الهتلرية) وستبقى في الحضيض تخدم الأمة الكبرى، وهنا كان الخيار على المان سويسرا صعباً، أولاً لأن الدعوة بدت خلابة بالنسبة لكل الالمان (والمان سويسرا ليسوا استثناء) وثانياً لأن المان سويسرا كانوا هم الأغلبية الكبرى في دولتهم كما سبق وبيّنا، أي انهم اذا ضحوا بالدعوة الهتلرية فان ذلك سيكون لصالح الأقلية اللاتينية التي توعدتها الدعوة الهتلرية بأسوأ العواقب[٢]، أي أن الاغلبية الالمانية في سويسرا كانت محيرة بين الانضمام للأمة الالمانية القوية والجبارة والتي ستكون آمرة العالم (طبقاً للرؤية الهتلرية) وبين البقاء مع الأقلية اللاتينية في الحجم المتواضع للأمة السويسرية الآمنة ولكن دون طموح حقيقي نحو العظمة والسؤود التي كان يصر هتلر على ان احفاد الرايخ هو مستحقيها الاهم ويناقش ليون سافاري Savary الالماني – الفرنسي الهوية والسويسري الانتماء والجنسية هذه الفكرة بوضوح اكبر مشيرا الى نفوذ الهتلرية في اللاوعي الجمعي للشعب السويسري[٣]، قائلاً (ان السويسريين لم يرغبوا بالرجال العظام بل انهم في السياسة يخشون وجودهم، وما يريدوه حقاً هو النزاهة والموقف الوسطي القادر على إدارة شؤون الحياة اليومية وشؤون الدولة كما يدير متجراً أو محلاً للبقالة!!.. ان الشعب السويسري لا يثق بالتفوق والعظمة دعونا نعترف بصراحة ان السويسريين شعب مرعوب من العبقرية!!.. انه شعب بلا عباقرة، بلا قديسين وهو يشك حتى بالموهبة)[٤]، لكن هذه النتيجة لم ترض هتلر والذي ظل يتحرش بالقوات الجوية السويسرية طوال مطلع الاربعينات دون جدوى[٥]، ويبدو ان السماء السويسرية كانت جزءاً مهماً من معركة السيطرة على اجواء اوربا بين الطرفين لأنة علاقة سويسرا بالحلفاء لم تخلو أيضاً من خروقات لسماء سويسرا من قبلهم

---

(١) قام الكولونيل ارثر فونجالاز Fonjallaz والكولونيل ايوجين بريخر Bircher بتأسيس حركة الفدرالية الوطنية السويسرية وهي جناح يميني التوجه، ورغم انه لم يكن حزباً نازياً الا انه كان ذا صلات قوية مع النازيين وبلغ من نفوذه الى الحد الذي لم تستطع السلطات السويسرية اغلاقه الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت طويل بسبب فضيحة سرقة قام بها، انظر:

Alan Morris Schom (A Survey of Nazi and Pro-=Nazi Groups in Switzerland 1930-1945) Simon Wiesenthal Center, Los Angles, 2015, P. 42.

(٢) كان هتلر يشعر بعداء خاص تجاه الفرنسيين كما هو معروف ويصنف الشعوب اللاتينية والسلافية في اوربا في أسوأ تصنيف بين شعوب القارة.

(٣) ليون سافاري ١٨٩٥–١٩٦٨ كاتب وصحفي سويسري باللغة الفرنسية من البيرينية بكانتون فواد له عشرات الأعمال الأدبية وحائز على جائزة شيللر عام ١٩٦٠، انظر: Ruth-Elaine Tussing (French xx Bibliography, Critical and Biographical References for French Literature Since 1885) French Institute-Alliance Francaise, NY, 1974, P. 25.

(4) Georges-Andre Chevallaz (The Challenge of Neutrality: Diplomacy and the Defence of Switzerland) Lexington Books, Boston, 2001, P. 236.

(٥) خرقت الطائرات الالمانية المجال الجوي السويسري ١٩٧ مرة لكن سويسرا لم تسكت وقامت باسقاط ١١ طائرة المانية مما أدى لغضب قائد القوة الجوية غورنغ وهتلر شخصياً الذي كان يؤمل ان ينضم اليه المان سويسرا فاذا بهم يقومون باسقاط طائراته حتى انه أمر قوة تخريب المانية القيام باعمال تخريب داخل سويسرا لكنها فشلت بسبب تكاتف الشعب وقامت هناك مناوشات بين الجيشين على الحدود الشمالية لسويسرا، انظر: Ibid, P. 311

ايضاً لا سيما في المرحلة الأ خيرة من الحرب عندما كانت تضطر طائرات الحلفاء للعودة بعد قصف أهدافها في المانيا وايطاليا فوق السماء السويسرية وحتى من كانت تصاب منها كانت تفضل السقوط فوق سويسرا وتسليم نفسها هناك على ان تسقط فوق أراضي عدوها[١]، كما اصبحت سويسرا ملجأ لكل الأسرى والمساجين الهاربين من السجون والمعتقلات الالمانية والايطالية، كما تحملت سويسرا حوادث القصف الخطأ من قوات الحلفاء[٢]، واستقبلت سويسرا أكثر من ٣٠٠ الف لاجيء لديها خلال سنوات الحرب[٣]، وبرغم كل الشكوك التي احاطت أحيانا بموقف سويسرا في الحرب عسكرياً[٤] أو مالياً[٥]، الا أن الشعب السويسري اثبت تلاحماً بطولياً وقدرة خارقة على حماية استقلاله وحياده ووحدته، وقد يكون الشعب الروسي والالماني من اكثر الشعوب التي اعطت ضحايا خلال الحرب، وقد يكون الشعب البريطاني او الياباني من أكثرها صموداً وقد يكون الفرنسيين او البلجيك او الهولنديين من أكثرها مقاومة، الا ان السويسريين بنظري هم ابطال هذه الحرب والذين صمدوا بوجه كل تحدياتها وحالوا دون تورط بلدهم في الحرب رغم كل الضغوط والاغراءات التي مورست عليهم من الجميع رغم تعدد قومياتهم ولغاتهم، ويكفي ان سماء سويسرا ظلت هي الوحيدة المضاءة في ليل الحرب العالمية الثانية بينما غرقت باقي سماوات اوربا في الظلام والدماء.

ثالثاً: الاحترام المتبادل:

لا يمكن لأمة متعددة الأعراق والقوميات أن تحافظ على وحدتها بدون الحد الأدنى من الاحترام المتبادل بين هذه الأعراق والقوميات، وهذا الاحترام غير مرهون بحجم القومية المعنية وعدد سكانها لأنه ان كان هذا الاحترام مرهون بهذه القاعدة، فهذا يعني بكل بساطة ان ذلك ليس احتراما بل هو فرض من قبل الفئة الأكبر (الأقوى عددياً) على الأقل. وبالتالي فان الاحترام الحقيقي هو رهن بكل مجموعة اثنية او قومية مهما كان حجمها صغيراً أو كبيراً، فابن الأغلبية يحترم عادات وتقاليد وأفكار ابن الأقلية كما لو كان الاثنان متساويين. وهذا الاحترام يشمل سلسلة واسعة من الأفكار والتصورات المسبقة عن الآخر وعاداته وتقاليده وأفكاره ومجتمعه، وبدون هذا الاحترام الذي لا يمكن النص عليه في دستور او قانون لا يمكن المضي برحلة الوحدة للأمة المتعددة القوميات، وتعبر الأمة عن ذلك الاحترام بجملة من

(1) Jonathan E. Helmreikch (The Diplomacy of Apology: US. Bombings of Switzerland During World War IKI) Aerospace Power Journal, The Aikr University, Maxwell, Vol. XIV, No. 2, Summer 2000, P. 91.

(٢) كانت ابرز هذه القصص هي قصة قصف مدينة شافهاوزن شمال سويسرا وعاصمة كانتون بنفس الاسم على يد القوة الجوية الامريكية في الأول من نيسان ١٩٤٤ وتسببت بمقتل مائة مواطن قامت امريكا بتعويضهم، انظر:

Joachim Hoffman (Wartime Bombing of Neurtreal Switzerland) The Journal of Historical Review, Institute for Historical Review, Newport Beach, Vol. I16, No. 6, November-December 1997, P. 15.

(3) Stefan Karlen, Martin Meier, George Spuhler and Bettina Zeugin (Switzerland, National Socialism and the Second World War) Penod, Zurich, 2002, P. 105.

(٤) قال الجنرال هنري ارنولد قائد القوة الجوية الامريكية في الحرب ان موقف سويسرا المتشدد في الحياد يخفي وراءه تأييداً ضمنياً لهتلر، انظر: Neal H. Peterson (From Hitler's Doorster, The Wartime Intelligence Reports of Allen Dulles 1942-1945) Pennsylvania State University Press, University Park, 1996, P. 21.

(٥) ثار كلام كثير حول تعاون سويسرا مع النازيين اقتصادياً ثبت بعد ذلك ان فيه الكثير من المبالغات، انظر:

John Teschke (Swiss Banks and Jewish Souls) Centeral European History, Cambridge University Press, Cambridge, Vol. 35, No. 1, 2002, P. 160

النصوص والمقرارات والمواد القانونية والدستورية، أي ان هذه النصوص تعبر عن ذلك الاحترام ولا تخلقه ان لم يكن موجود أساساً، وقد تكون قصة موقف الالمان سويسرا خلال الحرب العالمية الثانية واحترامهم لعهد الوطن الواحد تجاه كل اغراءات وضغوط الانتماء للأمة الالمانية خير دليل على هذا الاحترام من الأغلبية تجاه الأقلية اللاتينية، لكننا هنا سنورد مثالاً آخر عن كانتون غراوبوندن Graubunden والذي يسمى أحيانا غريسونز Grisons[١]، وبالذات القومية الرومانشية والتي لا تشكل في واقع الحال اكثر من ١% فقط من سكان سويسرا، ورغم ذلك فقد تم اقرارهم كلغة رسمية رابعة في سويسرا منذ عام ١٩٣٧ اي في عز قوة القوميات الكبرى وبعضها في اوربا وعلى رأسها القومية الالمانية رغم انها دخلت الفدرالية السويسرية متأخرة وذلك في ١٩٠٣[٢].

في ١٩٨٠ عندما بدأت النقاشات حول انضمام سويسرا للاتحاد الأوربي، أبدت الأقلية الرومانشية تخوفها من هذا الانضمام وعزت هذا التخوف الى الخشية من ضياعها في وسط المحيط الأوربي الواسع ومن ان السجل الأوربي تجاه الاقليات لا يرقى الى السجل السويسرى بهذا الشأن!! وان ما تحقق للقومية الرومانشية من وضع رسمي في الاتحاد السويسري أمر لا يجوز التفريط به[٣]، ورغم ان سويسرا وقعت اتفاقية في ١٩٩٢/٤/٢ لتقديم طلب الانضمام للاتحاد الأوربي الا ان اغلبية الشعب السويسري قررت عبر استفتاء ١٩٩٢/١٢/٦ رفض الانضمام للاتحاد بواقع أغلبية ٥٠.٣% احتراماً لرغبة الأقلية الرومانشية[٤]، (وقد اتفقت سويسرا لاحقاً على شراكة مميزة مع الاتحاد الأوربي في ١٩٩٤) دون الانضمام رسمياً لها[٥] والقضية الثانية هي قضية كانتون جورا التي سبقت الاشارة اليها، وكانت قد نشأت في جورا حركة انفصال اقليمية عقب الحرب العالمية الثانية[٦] باسم (لجنة الدير)[٧] في عام ١٩٤٧ وفي عام ١٩٤٩ تأسست رسمياً حركة المحتجين الجوراسيين[٨] مما أدى لتأسيس كيان معارض لهذا الاتجاه وكرد فعل له في عام ١٩٥٢ باسم

---

(١) هو أكبر الكانتونات مساحة ويقع في اقصى شرق سويسرا ويحده دولياً كلا من ايطاليا والنمسا ولنخشتاين ومعنى اسمه يشير الى ما يسمى بـ (التحالف الرمادي) وهو لون الزي لسكان المنطقة وهو الكانتون الثلاثي القومية الوحيد في سويسرا ويصل عدد سكانه الى حوال ١٩٥ الف نسمة ويتكلم ٦٨% من سكانه بالالمانية و١٥% باللغة الرومانشية ١٠% بالايطالية ٧% يتكلمون لغات مختلفة والعاصمة هي تشور Chur، انظر:

(Kanton Graubunden)
http://www.groch/EN/grisons/seiten/welcome.aspx

(٢) انفصل الكانتون عن الجمهورية الهلفتية في ١٧٩٧ منضماً لجمهورية كيزالبن Cisalpine وهي جمهورية فرنسية نشأت في شمال ايطاليا بين ١٧٩٧ الى ١٨٠٢ على يد نابليون بونابرت، ثم اصبح جزءاً من الامبراطورية لنمساوية في ١٨١٤ قبل ان ينضم لمملكة ايطاليا في ١٨٥٩ ثم يعود للانضمام لسويسرا مرة أخرى أوائل القرن العشرين، انظر: Ibid.

(3) Richard D. Alba (Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe) Contemporary Sociology. American Sociological Association, Washington, Vol. 24, No. 4, July 1995, PP. 326-329.
(4) Marc-Andre Miserez (Switzerland Poised to Keep EUat Arm's Length) December 2012. http://ww.swissinfo.ch/eng/switzerland-poised-to-keep-eu-at-arm-s-length/3408
(5) Ibid

(٦) نشأت المشكلة أساساً منذ مؤتمر فينا ١٨١٥ عندما منحت الأراضي الجوراسية التي تتبع إمارة باسيل الى كانتون بيرن، ومنذ ذلك الحين والجوراسيون غير راضين عن هذا الارتباط، انظر:

Walter Leimgruber (The Swiss Jura, Reflections on Marginality) Croatian Geographical Bulletin, Croatian Geographical Society, Zegreb, Vol. 75, No. 1, 2013, P. 355.

(٧) سميت (Comite de Moutier) لأن جوراكانت في الأصل اسقفية ولا يخفى الطابع الطائفي للنزاع كون جورا فرنسية الثقافة (أي كاثوليكية) في حين ان بيرن المانية الثقافة (أي بروتستانتية)، انظر:(Comite de Moutier) Dictionnaire du Jura.ch

http://www.diju,ch/f/noticews/detadil/3756
(8) Ressemblement Jurassien

اتحاد الوطنيين الجوراسيين (UPJ)[١]، وفي عام ١٩٦٣ تأسس تشكيل آخر من الانفصاليين عرف باسم (الكباش) [٢]، وبحلول عام ١٩٧٣ تشكل تنظيم آخر باسم (الخنازير البرية)[٣]، وهكذا بدا ان الأمور تسير من سيء الى أسوأ وهكذا قررت حكومة بيرن المحلية انشاء لجنة لمتابعة هذا الأمر بدءاً من عام ١٩٧٦ حتى تقرر انشاء كانتون جديد تلبية لرغبة الأقلية الجوراسية وكان ذلك في عام ١٩٧٤ وهكذا تقرر عام ١٩٧٥ دمج الثلاث مقاطعات الراغبة بتأسيس هذا الكانتون[٤]، فما كان من الشعب السويسري الا ان اقر هذا الكانتون وأقر الأقلية الجوراسية في حقها بكانتون مستقل عبر استفتاء بواقع ٨٢.٣% في ١٩٧٩[٥]، وأصبحت ديلمونت هي عاصمة الكانتون، وهكذا نرى ان سويسرا التي تحمل مشكلة قومية – طائفية مركبة، استطاعت عبر احترام إرادات أهلها مهما كان حجم قومياتهم او طوائفهم ان تحافظ على وحدة وطنية سلمية، جعلت الاقليات فيها تفضل البقاء في هوية الوطن السويسري على أية هوية أخرى سواء كانت قومية معينة (كالالمانية) أو قارية (كالأوربية).

الخاتمة

في معرض المقارنة بين التجربتين الفدراليتين في العراق وسويسرا نلاحظ التالي:

أولاً: لقد استطاعت سويسرا وعبر تجربتها الفدرالية ان توجد مصلحة مشتركة في اقتسام الثروات بين ابناء قومياتها الأربع، بحيث اصبحت هذه القوميات لا تفكر بوجودها خارج الوطن السويسري الجامع رغم انها تمتلك من المقومات القومية ما يجعلها أقرب لأمم أخرى خارج سويسرا اكثر من قربها لشركاءها في الوطن، لكنها رغم ذلك وجدت مصلحتها تكمن في بقاءها ضمن الوطن السويسري وان التفريط بالوحدة الوطنية سيكون تفريطاً بمصالحها بالدرجة الأساس، بينما فشلت الفدرالية العراقية في ايجاد هذه المصلحة المشتركة، ويكمن سبب الفشل الاساس الى النمو السرطاني لشلل الفساد في تركيبة النظام العراقي الفدرالي الذي تأسس على أثر دستور ٢٠٠٥، وهكذا فقد شعر أبناء مختلف القوميات بل والمناطق حتى ان ثرواتهم تتسرب من بين أيديهم الى الساسة القابعين في المركز، من هنا بدأ ساسة المناطق يحاولون الاستئثار بالثروات، وهكذا بدلاً من ان يكون لدينا رؤية شاملة للتنمية الوطنية، اصبحت ثروات العراق عرضة لكل انواع الصراعات ما بين المركز وبقية المناطق والكل يشكو في واقع الحال من البؤس والفاقة وعدم الرضا في ظل وجود الفساد ومع ازدياد القمع والكراهية المتبادلة ووجود الثروات في كل أجزاء الدولة، أصبح كل فريق وكل قومية

---

(١)Union des Patriotes Jurssiens
(٢)Beliers
(٣)Sangliers
(٤) كانت المقاطعات الراغبة بالاضمام للكانتون الجديد هي ديليمونت Delemont وبورينتروي Porrentruy وفرانيسيس مونتاغنيز Franches-Montagnes، بينما اختارت اربع مقاطعات أخرى كانت محسوبة على جورا بالبقاء ضمن اقليم بيرن وهي كورتيلاري Courtelary ولانوفيفيل La Neuveville وموتير Moutier ولاوفون Laufon، انظر:
(Welcome to the Website of the AIJ) Assemblee Inter Jurassienne http://;www.aij.ch/
(٥)Ibid

وطائفة وحتى محافظة بل وعشيرة تحلم بالاستئثار بالثروة لوحدها وتتصور نفسها قادرة وراغبة في الانفصال عن البقية بهذه الثروة.

ثانيا: استطاعت التجربة الفدرالية السويسرية ان تؤسس لارادة جمعية مشتركة ومتبادلة بين قومياتها للمحافظة على الوطن السويسري بوجه كل الضغوط والاغراءات لتفكيك الوطن الواحد بين قومياته، وقد اعطى الشعب السويسري بكل قومياته مثالاً نادراً في الوحدة الوطنية والارادة العامة ابان الحربين العالميتين لا سيما الثانية منهما، وقد ثبت ان الشعب السويسري ورغم كل التخرصات والضغوط العسكرية التي مارسها الحلفاء او المحور، اقوى من امكانيات التدهور والتحلل و التشظي و ظل صامداً كما يمكن ان نلاحظ من سياق البحث.

أما الفدرالية العراقية، فلقد تأسست على يد مجموعة من الساسة آلو على انفسهم العمل بكل الطرق لبث الفرقة والانقسام بين أبناء الشعب، وقد عانى هذا الشعب كثيراً ابان النظام السابق بشكل أدى لتوسع الفجوات بين مكوناته الطائفية والقومية، فلما تأسس النظام الفدرالي، وبدلاً من ان يحاول لم الفجوات السالفة الذكر، عمل ساسته بكل طاقتهم على زيادة الازمات والمشاكل بين مكوناته من اجل ضمان استمرارهم كممثلين لهذه المكونات وذلك لأن هذا التمثيل ضمانة لبقاء سيطرتهم على مؤسسات الفساد وأموال العراق وثرواته، وبذلك غابت إرادة الوحدة وحل محلها الفرقة والانقسام والشك والكراهية.

ثالثاً: وقد اثبتت قوميات سويسرا قدراً هائلاً من احترام بعضها البعض واحترام خصوصياتها ورغباتها، ولقد أوردت البحث قصة رفض الشعب السويسري الانتماء للاتحاد الأوربي تلبية لرغبة القومية الرومانشية فيه رغم أنها لا تمثل أكثر من ١% من نفوس الشعب السويسري، أي ان ٩٩% من السويسريين رفضوا خيار أوربا الموحدة من اجل اقلية لا تتجاوز الـ ١% ولم يكن هذا الامر مستغرباً اذا علمنا ان هذه الأقلية رفضت الانتماء الأوربي أصلاً اعتزازاً بوطنها السويسري والذي كانت تخشى فقدانه في حالة الانضمام لأوربا الموحدة، كما اورد البحث احترام الشعب السويسري لرغبة الاقلية الجوراسية في تكوين كانتون خاص بها رغم صغر حجم هذا الكانتون جغرافياً وسكانياً، وهكذا ضربت الأمة السويسرية المثل في احترام مكوناتها لمكوناتها واحترام رغبات وإرادة الانسان فيها بغض النظر عن حجم القومية او عدد سكان الكانتون.

أما التجربة العراقية فقد عمقت وبشكل كبير من مشاعر السخط والكراهية والانانية القومية والطائفية، فأصبح كل فرد يرى ان الحق يقف حليفه وحليف قوميته او طائفته او دينه أو حتى عشيرته ومدينته، والبقية كلهم على باطل!! ونمت الروح العصبية والطائفية والشوفينية لدى جميع القوميات والطوائف ووصلت حد الاستهانة بأبسط مقومات الحياة، فاذا العراقيون يولغون في دماء بعضهم وانتهاك حرمات بعضهم وتهجير بعضهم والاستيلاء على ثروات بعضهم باعذار وحجج تكفيرية وتخوينية وانتقامية مختلفة، فانعدم احترام العراقي لمعتقدات أخيه وابن بلده وسادت لديه عقد الرفض والاحتقار لها مما ادى الى وصول الوضع بين قومياته وطوائفه الى حالة لم تشهدها أسوأ الأمم في حروبها الأهلية في تاريخها الحديث ولا يبدو ان التسامح والصفاء والمودة ستعرف طريقها لقلوب العراقيين تجاه بعضهم البعض قريباً.

ان كل ما سبق يجعلنا قادرين على ان نشخص مواطن الداء في الفدرالية العراقية وبنفس الوقت اسباب القوة في الفدرالية السويسرية، آملين ان يسلط هذا الجهد المتواضع الضوء على المشاكل المتزايدة في التجربة العراقية ويطرح الافكار لضمان تلافيها وتجاوزها من اجل تقدم ورفعة الوطن.

المصادر العربية

١. آريان محمد علي،الدستور الفيدرالي، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩.

٢. امير جبار الساعدي (الطريق الى الفدرالية) مجلة أوراق عراقية، العدد ٢، نيسان، ٢٠٠٥.

٤. اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، المكتبة الثقافية،

٣. ابراهيم الجعفري (تجربة الحكم)، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨.بيروت، ١٩٩٢.

٦. بتيرو غالبريث، (نهاية العراق)، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧.

٥. المادة الأولى من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٧. ديباجة، دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

٨. د. صباح قدوري، (المؤتمر الأول لهيأة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق)، مقالة منشورة في صوت العراق، ٢٠١٢/١١/٢٣. يشكل المسلمون من كل الطوائف والقوميات ما يقدر

٩. هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية،رياض الريس للكتب والنشر، بأكثر من ٩٥% من سكان العراقبيروت،٢٠٠١.

١٠. عبدالمجيد كامل التكريتي (المنتظم في تاريخ العراق المعاصر)، بغداد، ٢٠٠٠.

١١. خيرالدين حسيب، (مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية)، مركز دراسات

١٢. فريد أسسرد (المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية)، مركز كوردستان للدراسات

١٣. منشورات بينها)، فيما السلمي التعايش وإمكانية العراق في الثلاث السياسية (المدارس أسسردفريد الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤. الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤.

أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٠

المصادر الانكليزية

1. Annette Danglade (Early Days in Switzerland County) Indiana Magazine of History, Indiana University Department of History, Bloomington, Vol. 13, No. 2, June 1917.
2. Karl W. Deutsch and Herman Weilenmann (The Swiss City Canton: A Political 2. Invention) Comparative Studies in Society and History, Cambridge University Press, Cambridge, Vol. 7, No. 4, July 1965.
3. Urs Loeffel (Swiss Neutrality and Collective Security: The League of Nations and the United Nations) Naval Postgraduate School, Monterey, 2010.
4. (European Commission Welcomes Switzerland to the Schengen Area) European Commission, Press Release Database.
5. Europa.eu/rapid/press-release_IP-08-1955_en.htm
6. Isobel Leybold-Johnson (Official Romansh Still has Some Way to go) SWI, September 2006.

7. www.swissinfo.ch/eng.
8. John Martin Vincent (State and Federal Government in Switzerland) Political Science Quarterly, The Academy of Political Science, NY, Vo. 7, No. 1, Mars 2000
9. Urs Altermatt (Conservatism: in Switzerland: A Study in Antimodernism) Journal of Contemporary History, Sage Publications Ltd, London, Vol. 14, No. 4, October 2000
10. Thomas Stuffer, Nicole Topperwin and Urs Thalmann-Torres (Switzerland, Swiss Confederation) Hand book of Federal Countries, Forum of Federation, McGill-Queen's University Press, Baskerville, 2005.
11. www.worldlanguage.com/countries/switzerland.htm
12. Andrew D. Mason (Autonomy, Liberalism and State Neutrality) The Philosophical Quarterly, Oxford University Press, Oxford, Vol. 40, No. 161, October 1990
13. Jakop Tanner (Switzerland in the First World War: Transnational Perspectives on a Small State in Total War) University of Zurich, Zurich 2012.
14. Yitzhak Greenberg (The Swiss Armed Forces as a Model for the IDF Reserve System) Israel Studies, Indiana University Press, Bloomington, Vol.. 18, No. 3, Fall 2013
15. Elizabeth Greenhalgh (Inventing the Schlieffen Plan: German War Planning 1871-1914) The International History Review, Taylor and Francis, Oxford, Vol. 26, No. 2, June 2004
16. Clifford F. Wargelin (A High Price for Bread: The First Treaty of Brest-Litovsk an d the Break-up of Austria-Hungary 1917) The International History Review, Taylor and Francis Ltd, NY, Vol. 19, No. 4 , November, 1917
17. Anna Gamper (Homogeneity and Democracy in Austrian Federalism: The Constitutional Court's Ruling on Direct Democracy in Vorarlberg) Publius, Oxford University Press, Oxford, Vol.. 33, No. 1, Winter 2003
18. Alan Morris Schom (A Survey of Nazi and Pro-=Nazi Groups in Switzerland 1930-1945) Simon Wiesenthal Center, Los Angles, 2015
19. Ruth-Elaine Tussing (French xx Bibliography, Critical and Biographical References for French Literature Since 1885) French Institute-Alliance Francaise, NY, 1974
20. Georges Andre Chevallaz (The Challenge of Neutrality: Diplomacy and the Defence of Switzerland) Lexington Books, Boston, 2001
21. Marc-Andre Miserez (Switzerland Poised to Keep EUat Arm's Length) December 2012.